المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

الخطة الاستراتيجية
٢٠٢٠-٢٠٢٢

DRAFT

أعدت من جانب شركة Crown Agents
غيرهارد ريتنباشر
رانيا أبي حبيب

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

المحتويات

ملخص ٥
تمهيد ٥
مقدمة ٦
أولاً- رؤية المجلس ومهمته ومبادئه الأساسية ٩
أولاً-ألف- رؤية المجلس إزاء دوره ٩
أولاً-ألف-١- دور أوسع في العملية السياسية ٩
أولاً-ألف-٢- مركز استشاري رائد لصانعي القرار ٩
أولاً-ألف-٣- محفز للحكم الرشيد ٩
أولاً-ألف-٤- عامل تمكين لتطلعات المجتمع إلى التغيير ١٠
أولاً- باء- المبادئ الأساسية للرؤية الاجتماعية السياسية للمجلس ١٠
أولاً-باء-١- تكريس المُثل السياسية الديمقراطية ١٠
أولاً-باء-٢- إرساء دور الطبقة الوسطى ١١
أولاً-باء-٣- ترشيد نظام رعاية اجتماعية ١١
أولاً-باء-٤- البيئة والحد من التلوّث ١١
بيان رؤية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١
أولاً-جيم- مهمة المجلس ١٣
أولاً-جيم-١- تحديد الموقف ١٣
أولاً-جيم-٢- الشروع في الإصلاح ١٣
أولاً-جيم-٣ المشورة القائمة على التوافق والبحث ١٣
أولاً-جيم-٤- الحوار الاجتماعي ١٤
أولاً-جيم-٥- سياسية بيئية ١٤
أولاً-جيم-٦- دعم الاقتصاد المبتكر ١٤
بيان مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤
ثانياً- القيود ١٥
ثانياً-ألف- النظام الداخلي القانوني: القيود وحرية العمل ١٥
ثانياً-ألف-١- الإعراب عن الموقف إزاء قانون الموازنة العامة للدولة ١٥
ثانياً-ألف-٢- الإقرار برأي المجلس ١٥
ثانياً-ألف-٣- سعي إلى حرية العمل ١٦
ثانياً-ألف-٤- أبعاد هامة يُغفلها النظام الداخلي ١٦
ثانياً-باء- الموارد البشرية ١٧
ثانياً-باء-١- القدرة على رصد التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية وإجراء البحوث ١٧

DRAFT

ثانياً-باء-٢- الموارد التنظيمية ١٧
ثانياً-جيم- التمويل ١٧
ثانياً-جيم-١ الميزانية ١٧
ثانياً-دال القيود السياسية ١٨
ثانياً-دال-١ فترة من النسيان ألحقت أضراراً ١٨
ثانياً-دال-٢- الوضع النسبي للمجلس ضمن جهاز الدولة ١٨
ثالثاً- الخطة الإستراتيجية ١٩
ثالثاً-ألف- الوضع القانوني للمجلس ودوره في العملية السياسية ١٩
ثالثاً-باء- المرصد الاقتصادي والاجتماعي ١٩
ثالثاً-باء-١- سبب إنشاء المرصد الاقتصادي والاجتماعي ٢٠
ثالثاً-باء-٢ المجالات الرئيسية للمراقبة والبحث ٢١
ثالثاً-باء-٣- النتائج والمستفيدين ٢١
ثالثاً-باء-٤- الموارد البشرية للمرصد الاقتصادي والاجتماعي ٢٢
ثالثاً-جيم- التطوير التنظيمي ٢٣
ثالثاً-جيم-١- تحتاج الموارد البشرية إلى مطابقة المهام ٢٣
ثالثاً-جيم-٢- حشد الدعم للتنمية الإدارية ٢٥
ثالثاً-جيم-٣- مسائل إدارية أخرى ٢٥
ثالثاً-دال- علاقات خارجية ومنتدى للمجتمع المدني ٢٥
ثالثاً-هاء- جهات التمويل والجهات المانحة ٢٦
ثالثاً-هاء-١- مقترحات للمشاريع القابلة للتمويل ٢٦
ثالثاً- هاء-٢- مقترحات من أجل تمويل لجان العمل ٢٦
ثالثاً-واو- معالجة القضايا الوطنية الحرجة ٢٧
ثالثاً-واو-١- الإشراك في الحوار الاجتماعي ٢٧
ثالثاً-واو-٢- الدعوة إلى صياغة سياسة بيئية ٣٠
ثالثاً-واو-٣- الاقتصاد المبتكر ٣٢
ثالثاً-زاي- تعزيز اتباع نَهج محوره المواطنين في حل المشاكل وصنع القرارات ٣٢
ثالثاً- زاي- ١- إشراك المنظمات غير الحكومية ٣٣
ثالثاً-حاء- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر ٣٣
نقاط القوة ٣٣
نقاط الضعف ٣٤
الفرص ٣٥
المخاطر ٣٥
ثالثاً- طاء- الأهداف خلال الفترة المتبقية من الولاية الحالية ٣٦

DRAFT

ثالثاً-طاء-١- على المدى المتوسط ٣٦
ثالثاً- طاء- ٢- على المدى البعيد ٣٧
رابعاً- الأهداف الاستراتيجية، الأهداف والإجراءات ٣٧
رابعاً- ألف- الهدف الاستراتيجي الأول- تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨
رابعاً- باء- الهدف الاستراتيجي الثاني- ضمان استجابة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل استباقي للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الحالية والناشئة بطريقة شاملة ٣٨
رابعاً- جيم- الهدف الاستراتيجي الثالث- ضمان الوصول إلى المعلومات والبيانات والبحوث كأساس لإبداء الآراء والتوصيات السياساتية ٣٩
رابعاً-دال- الهدف الاستراتيجي الرابع- تحسين تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز أدائه لمهمته ٤٠
رابعاً- هاء- الهدف الاستراتيجي الخامس- تطوير أنشطة التواصل لتعكس مساهمات المجلس في صنع السياسات ولتعزيز مشاركة الشركاء ٤٠
رابعاً-واو- الهدف الاستراتيجي السادس- تعزيز قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشجيع وتطوير الحوار الاجتماعي والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية ٤١
رابعاً-زاي- الهدف الاستراتيجي السابع- تأمين الموارد المالية اللازمة لتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من القيام بمهمته ٤١

DRAFT

صياغة خطة استراتيجية
للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

ملخص

صممت الخطة الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان بما يتماشى مع النظام الداخلي للمجلس، ومع الرؤية والمهمة والقيم الرئيسية والمبادئ الأساسية التي وضعها المجلس وطورها- ضمناً أو صراحةً- طيلة النصف الأول من ولايته الحالية.

وتقيّم هذه الخطة الاستراتيجية مدى حؤول القيود المتعلقة بالموارد دون تحقيق الأهداف الأساسية التي حددها المجلس ضمن ولايتها الحالية، وتقترح نُهجاً للتخفيف منها.

وتهدف الخطة من خلال ما تقدمه من تشخيص ومقترحات إلى بقاء المجلس على بيّنة طوال ولاياته المستقبلية.

تمهيد

أعد هذا التقرير كجزء من خدمات استشارية كلف الاتحاد الأوروبي شركة Crown Agents تقديمها دعماً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، وهو يوفر وصفاً مفصلاً للمنهجيات المعتمدة في صياغة الخطة الاستراتيجية.

بنية التقرير

يتضمن التقرير أربعة أجزاء تحليلية. يعرض الجزء الأول رؤية المجلس، ومهمته، وأهدافه، ودوره. ويتناول الجزء الثاني القيود التي تحد -أو تعيق- قدرة المجلس على تحقيق أهدافه وأداء مهمته ودوره. ويصف الجزء الثالث الإطار الاستراتيجي الذي يأخذ في الحسبان الأهداف المعلنة من جهة، والقيود التي تعيق تحقيق هذه الأهداف من جهة أخرى. ويحدد الجزء الرابع الأهداف الاستراتيجية، والأهداف المحددة، والإجراءات ذات الصلة لتحقيق هذه الأهداف.

ولهذا النَّهج القائم على الأجزاء الأربعة جذور منهجية واضحة: أهداف مؤسسية تقيّدها دائماً عدة عوامل إدارية وسياسية وتنظيمية. وبحكم الضرورة، فإن مجموعتي الأهداف بالإضافة إلى القيود، هي التي تملي تخطيط المؤسسات وتوقعاتها في مختلف الأطر الزمنية.

مجموعات التركيز والمقابلات

يستند التقرير إلى (١) نتائج المقابلات المكثفة التي أجريت مع خبراء اقتصاد، ومحامين، ومحللين سياسيين، وممثلين رئيسيين عن المجتمع المدني، وأعضاء في المجلس؛ (٢) تقييم الإسهامات في مجموعات تركيز عقدها الفريق الذي عيّنه مرفق المساعدة الفنية؛ و(٣) الاقتراحات ذات الصلة القابلة للتنفيذ التي خلصت إليها هذه المقابلات ومجموعات التركيز.

DRAFT

ولخصت نتائج هذه المقابلات في "تقرير التحليل الظرفي" الذي قُدم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ويقدم هذا التقرير ملخصاً تحليلياً لما توصلت إليها البحوث المكتبية والمقابلات الفردية ومجموعات التركيز من أفكار وآراء واقتراحات.

وقد أولي اهتمام كبير بوجهات النظر الثاقبة التي قدمها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والقضايا التي تتطرق إليها، كونها تتناول الصعوبات التي واجهها المجلس خلال النصف الأول من ولايته والتجارب المستسقاة في تلك الفترة.

كما قدم مدير عام المجلس أفكاراً واقتراحات قيّمة، لا سيما في ما يتعلق بالمسائل التنظيمية التي تقع، بموجب النظام الداخلي، ضمن مسؤولياته.

مقدمة

غياب ثماني ولايات

أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان بعد قرابة عقد من الزمن من قرار إنشائه بموجب اتفاق الطائف في عام ١٩٨٩ الذي أنهى الحرب الداخلية في لبنان. وبعد انتهاء الولاية الأولى للمجلس، مر أكثر من عقد ونصف من الزمن قبل تعيين أعضاء المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ للولاية الحالية ومدتها ثلاث سنوات. وبقراءة بسيطة لهذه التواريخ ولمدة الولاية، يتبيّن أن الولاية الحالية كان ينبغي أن تكون العاشرة وليس الثانية.

تفسيران محتملان

يمكن تقديم عدد من التفسيرات المحتملة لهذا التقصير الواضح في إرساء مؤسسة استشارية في إطار البنية والعمليات السياسية في البلد.

ولكن اثنين فقط جديران بالاهتمام. يشير الأول إلى أن الأطراف الأساسية في نظام الحكم في البلد ربما تنظر إلى الوظيفة المستقبلية لمؤسسة استشارية في الدولة على أنها غير ضرورية. أما التفسير الثاني فجذوره مترسخة عميقاً وترتبط بالتحفظ على الإقرار بضرورة إتاحة منصة استشارية للفصائل والقوى في المجتمع لأن ذلك قد يقربهم من العملية السياسية.

نحو ولاية أوسع

أعرب رئيس المجلس عن تصميمه على توسيع الولاية القانونية للمؤسسة لتشمل مسؤوليات استشارية تُعنى بمسائل بيئية وثقافية، بالإضافة إلى الولاية الأساسية المكلّف بها والمعبّر عنها صراحةً في الاسم الرسمي للمجلس.

ومع اقتراح اسم جديد يشبه أسماء اتخذتها مؤسسات مشابهة، قد تتسع ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي في لبنان لتشمل أبعاداً حاسمة تهم البنية المجتمعية.

ففي السياق البيئي، الدور الاستشاري للمجلس أساسي، حتى لو كان ذلك فقط بسبب غياب أي سياسية بيئية.

وعلى قدر الأهمية يبرز الدور الاستشاري للمجلس في البعد الثقافي ومساهمته الكبيرة في النشاط الاقتصادي.

المجالس الاقتصادية والاجتماعية في العالم:

موارد أكثر، ولايات أوسع، شمول أكبر

يبيّن استعراض تحليلي شمل مجالس اقتصادية واجتماعية في عدد من البلدان أن هذه المجالس نجحت على عدة أصعدة حيوية في التقدم نحو توسيع ولاياتها القانونية أكثر بكثير مما تمكّن المجلس في لبنان من القيام به خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة.

ويشير تقرير صدر مؤخراً عن الرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة[١] إلى أنه بحلول عام ٢٠١٧ كان أكثر من نصف الأعضاء قد أجرى إصلاحات كبيرة، شملت تعديل:

- ولاياتها (مثل تناول مسائل إضافية متعلقة بالجوانب البيئية)،
- تكوينها (تمثيل الشباب والنساء على نحو أفضل)،
- بنيتها (تشكيل فرق عمل أو هيئات متخصصة)، أو
- طرق عملها.

والكثير من المجالس التي تجمعها بالمجلس في لبنان روابط وثيقة، مثل المجلس الفرنسي أو مجلس ساحل العاج، قد غيّرت ***نظامها الداخلي*** خلال العقد الماضي للتكيّف مع التغيّرات الحاصلة، أكانت سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو مجتمعية. هذا التكيّف عزز قدرتها على ترسيخ مكانتها في عملية صنع القرار في بلدانها.

وقد تجاوزت ***ولايات*** الكثير من المجالس البُعدين الاقتصادي والاجتماعي من عملية صنع السياسات حتى إن لم تعكس أسماؤها تلك المجالات. فقد بدأت السنغال وفرنسا والمغرب بإدراج القضايا البيئية.

والمركز السياسي لمعظم المجالس يتيح لها التواصل مع المسؤولين من أعلى مستويات صنع القرار في المجالين السياسي والاقتصادي، والحصول دون أي قيود على البيانات والمعلومات من جميع الوزارات والوكالات الحكومية، باستثناء المعلومات المتعلقة بمسائل عسكرية أو أمنية أو دبلوماسية أو بمسائل نقدية حساسة.

وينظر إلى ***الوظيفة الاستشارية*** لجميع المجالس على أنها منوطة ***بقدراتها البحثية*** ونطاق ***تواصلها المجتمعي.*** والمجالس على يقين تام بأن وظيفتها الاستشارية تعتمد على دعم تآزري من ثلاثة مصادر: (أ) أعضاء المجلس، وهم دائماً إمّا ممثلون عن المجتمع المدني بتعريفه الواسع، أو خبراء في مجالهم؛ (ب) القدرة على إجراء البحوث الخاصة التي اكتسبتها هذه المجالس مع الوقت؛ (ج) وقرب المجالس من المنظمات المجتمعية.

[١] Dialogue social et l'avenir du travail Rapport d'étude pour la conférence de l'OITAICESIS 23-24 Novembre 2017 Athènes, Grèce.

مجلس استطلاعي مقابل منصة لمناقشة السياسات العامة

بدلاً من اكتفاء المجلس بالاضطلاع بدور المتلقي باعتباره "مجلس استطلاعي"، رغم أهمية هذا الدور، يتطلع المجلس إلى أداء دور استباقي أكثر بكثير كمنصة مجتمعية لمناقشة السياسات العامة. ومن خلال هذا الدور، يمكن للمجلس تخفيف الشعور بالاستبعاد السائد بين القوى المجتمعية بسبب إبقائها على مسافة بعيدة من عملية صنع القرار.

الأهداف والتطلعات

في إطار ولايته الحالية، أوضح المجلس قولاً وفعلاً أنه يعتزم: (أ) توسيع مجالات اهتمامه لتشمل البعد البيئي والبعد الثقافي؛ (ب) توسيع نطاق شموله المجتمعي والتواصل الاستباقي مع منظمات المجتمع المدني؛ (ج) الانضمام إلى العملية السياسية؛ و(د) مواصلة تنمية قدراته البحثية والإدارية. أهداف وسيطة لتحقيق الهدف النهائي وسبب إنشاء المجلس، وهو تحفيز التقدم نحو الحكم الرشيد.

DRAFT

أولاً-رؤية المجلس ومهمته ومبادئه الأساسية

أولاً-ألف- رؤية المجلس إزاء دوره

أولاً-ألف-١- دور أوسع في العملية السياسية

الفكرة السائدة بأن المجالس الاقتصادية والاجتماعية تعمل "كمجالس استطلاعية" يمكنها أن تنقل لصانعي القرار شعور، ومواقف، واهتمامات، وردود فعل مختلف مجموعات المصالح، وممثلي المجتمع المدني الفاعلين والناشطين، ومجمل المواطنين.

لكن توصيف "المجلس الاستطلاعي" يشير بمعنى ما إلى النفعية السياسية بالاقتراحات التنظيمية "للاختبار الميداني" وتناوب التيارات المجتمعية الكامنة.

أمّا مدة الولاية والوظيفة فلا تكفيان المجالس الاقتصادية والاجتماعية لأداء دورها الهام في نُظم الحكم.

وتوصيف "المجلس الاستطلاعي" ينطوي على دور المتلقي ووظيفة المفوّض، في حين أن المجالس المماثلة في جميع أنحاء العالم هي مؤسسات استشارية مستقلة تقدم الدعم في مجال السياسات فتُسهم في تحسين الحكم.

وبالتالي، إن النظر إلى المجلس كمجلس استطلاعي في عملية صنع القرار يعيق دوره في الحكم ولا يعفي صانعي القرار من تعهدهم بالتواصل مع المؤسسات المجتمعية.

ومن السمات الأنسب أيضاً لرؤية المجلس هي في توفير منصة تُشرك ممثلي المجتمع المدني لمناقشة السياسات العامة.

أولاً-ألف-٢- مركز استشاري رائد لصانعي القرار

في السياق اللبناني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الوحيد بين مؤسسات الدولة المكلّف بولاية واحدة فقط تتمثّل في توفير الدعم الاستشاري لصانعي القرار في المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الديمقراطية الليبرالية، كانت هذه الولاية لتخوّله تبوء موقع هام قريب من عملية صنع القرار.

أولاً-ألف-٣- محفز للحكم الرشيد

يدعو الحكم الرشيد إلى اعتماد أربعة نُهج مترابطة، يعد دعم المجلس لها أساسيّاً، وهي:

أ- الخروج عن نَهج ينطلق من القمة إلى القاعدة في صنع القرار، وإدماج دور المجتمع المدني وحالته في العمليات السياسية في المؤسسات.

الدور الاستشاري للمجلس موجّه حتماً نحو المجتمع المدني، الذي أعرب ممثلون فاعلون عنه في عدة اجتماعات أنهم يعتبرون المجلس "جسر عبور" للوصول إلى صانعي القرار. أمّا تصوُّر المواطنين بأنهم مستبعدون من عملية صنع القرار فيزداد حدة، ويزداد معه الشرخ بين الحكومة والمحكومين.

ب- الخروج عن العمل على المدى القصير وهو، حتى اليوم، من شوائب الحكم التي تحول دون وضع استراتيجيات في عملية صنع السياسات.

فيمكن أن يكون المجلس فعّالاً في وضع نُهج إدارية عملية لتخطيط السياسات على المدى الطويل.

ج- اعتماد منهجية تصميم السياسات ومبادئه التوجيهية، وهو علم كان حتى الآن غائباً عن العملية السياسية.

د- اعتماد منهجية تحليل الأثر وذلك لتقييم مسبق للنواتج والعواقب المتوقعة للسياسات أو للوائح التنظيم المخطط لها.

أولاً-ألف-٤- عامل تمكين لتطلعات المجتمع إلى التغيير

خلال فترة السنة والنصف الماضية كشف المجلس الحالي عن نشوء تيارات جادة ومعارضة على مستوى المجتمع المدني، ومصمِّمة على التغيير.

ويعتزم المجلس أداء دور في عملية التغيير. ولهذه الغاية، لا بد له من إنشاء قنوات للتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تعمل على إعداد مسودة تشريعات في المجالات التي يتحتم فيها التقدم والتغيير. ويمكن لهذا النَّهج أن يخدم رؤية المجلس للبلاد.

وقد حدد المجلس خمسة مجالات يمكن فيها لاعتماد إطار تشريعي حديث تقدمي ورؤيوي أن يضع البلد على مسار الإسراع في تحقيق التنمية. وهذه المجالات هي:

- حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين
- العملية السياسية والمساءلة
- البيئة
- نظام الرعاية الاجتماعية
- الاقتصاد المبتكر

والنَّهج الذي يعتمده المجلس لإتاحة التقدم، يجب أن يركز بشكل أساسي على تحقيق ***تقدم مستدام*** من خلال تحديث جميع جوانب الإطار القانوني وإضفاء طابع إنساني عليه.

أولاً- باء- المبادئ الأساسية للرؤية الاجتماعية السياسية للمجلس

تُعنى رؤية المجلس للبلاد بالسياسات والإصلاحات الآيلة إلى إرساء نظام سياسي يكرس مبادئ الديمقراطية الليبرالية. وتترسخ هذه الديمقراطية في اقتصاد قوي تستمد فيه الطبقة الوسطى الكبيرة ازدهارها من ريادة الأعمال، والابتكار، والمستويات العليا من التعليم.

لهذه الغاية، أخذت الهيئة العامة للمجلس على عاتقها تعزيز الحوار الفعّال بشأن مسائل التنمية المستدامة، والإنصاف الاجتماعي، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والاقتصاد المبتكر. وتتمثّل رؤيتها الأساسية في أداء دور استباقي في إذكاء التطور نحو اقتصاد حديث يحقق الازدهار المستدام للجميع.

أولاً-باء-١- تكريس المُثل السياسية الديمقراطية

الديمقراطية الليبرالية أساسية لتحقيق تطلعات المجلس في تحفيز التغيير الارتقائي. وليعمل المجلس بتناغم مع المنظمات غير الحكومية التي تركز كفاءاتها على مراجعة التشريعات القائمة واقتراح تشريعات جديدة، لا بد له من تعزيز جهوده وتوجيهها نحو مراجعة عملية الاقتراع[٢].

ولا بد لهذه العملية من أن:

- تكون وطنية بالفعل، وبالتالي "تتحرّر" من قيود المحسوبية والمصالح الضيّقة المتجذرة.
- تخضع للوائح التنظيمية، فيُحدَّد بموجب القانون تواترها وطريقة إدارتها.
- تصبح، بحكم القانون، أكثر شفافيةً وأقل عرضةً للفساد.

أولاً-باء-٢- إرساء دور الطبقة الوسطى

يدعو تكريس مُثل الديمقراطية الليبرالية أيضاً إلى إرساء دور الطبقة الوسطى وثقلها الاقتصادي وضمان استقرارهما. ويتطلب ذلك مجموعة من القوانين والتشريعات الإصلاحية المصممة لتشجيع ريادة الأعمال الواسعة النطاق كسبيل لإنشاء اقتصاد حديث وشامل للجميع.

يمكن أن يؤدي المجلس دوراً محورياً في هذا المسعى الوطني من خلال الدعوة إلى تقديم اقتراحات لبناء قاعدة قانونية وتنظيمية شاملة يمكن أن تُسهم، في حال إقرارها، في تحقيق ذاك الهدف.

أولاً-باء-٣- ترشيد نظام رعاية اجتماعية

في نظرة سريعة إلى انهيار ميزانية الدولة المخصصة للنفقات العامة، تتضح أهمية الإنفاق الاجتماعي وأنه بالكاد يتوفر حيّز للتوسع في هذا المجال من الميزانية.

أمّا في نظرة متعمّقة في نظام الرعاية الاجتماعية، فتتضح الشوائب التي تعيق عمل هذا النظام: الفساد المستشري، وغياب الكفاءة، والهدر وقلّة التنظيم، كلها عوامل سلبية تؤدي مجتمعةً إلى الإجحاف، فتتفاقم أوجه عدم المساواة والتوترات الاجتماعية.

في هذا الإطار، يمكن أن يتبنى المجلس ترشيد المساعدة الاجتماعية كهدف من أهدافه على الصعيد الاجتماعي. هدفٌ، يُعتبر المجلس في موقع جيّد واستثنائي لتحقيقه، لا سيما من خلال الشراكات مع فقهاء القانون لمراجعة القوانين واللوائح التنظيمية والترتيبات الإدارية التي تشكّل أساس المشكلة. ويمكن أن تتبع الدعوة العملَ الدؤوب للفقهاء.

أولاً-باء-٤- البيئة والحد من التلوّث

المهمة الأكثر إلحاحاً للمجلس في هذا المجال هي اقتراح صياغة سياسية بيئية تقوم على مبادئ أساسية أقرب إلى طبيعة البديهيات. وبالتالي، إن بناء التوافق على هذه المبادئ و"ترجمتها" إلى مجموعة قوانين ولوائح تنظيمية بيئية، مهمة طويلة الأجل يمكن أن تمتد طوال الفترة المتبقية من الولاية الحالية.

بيان رؤية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

[٢] وليس **قانون** الانتخاب، الذي يبقى من مجال عمل البرلمانيين.

بناءً على ما ورد أعلاه، يتمثّل بيان رؤية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في:

ECOSOC is a leading institution in the National Social Dialogue and a platform for participatory and inclusive contribution of civil society to sound policy-making and good governance.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤسسة رائدة في الحوار الوطني الاجتماعي ومنصة لمساهمة تشاركية وشاملة للمجتمع المدني في صنع السياسات السليمة والحكم الرشيد.

DRAFT

أولاً-جيم- مهمة المجلس

أولاً-جيم-١- تحديد الموقف

إن توفر سياسة اجتماعية عادلة تقوم على التوزيع المتوازن للرفاه، هو ضرورة اقتصادية وواجب اجتماعي. وهذه السياسة إنما هي من الركائز الأساسية لبناء اقتصاد وطني حديث وشامل قادر على تحقيق الازدهار للجميع.

أولاً-جيم-٢- الشروع في الإصلاح

الإصلاح ضروري في أربعة مجالات هي:

- المجال البنيوي
- المجال المالي
- المجال المؤسسي والإداري
- بيئة الاستثمار

يوفر المجلس المشورة والدعوة الموجّهتين نحو توافق الآراء، التشاركيتين، والقائمتين على البحث حيثما دعت الحاجة، وهما تهدفان إلى تعزيز ***الإصلاح البنيوي*** الذي يرسخ اقتصاداً يضمن التوازن بين القطاعات والمناطق. وفي اقتصاد غير متوازن كما في لبنان، تتضمن الإصلاحات البنيوية إعادة الحصة التي كانت قطاعات إنتاج السلع تحظى بها في النشاط الاقتصادي.

والهدف الرئيسي للمجلس في هذا المنظور هو التمسك بمُثل النمو مع مراعاة المسائل الاجتماعية والبيئية. أي أن يترافق تحقيق النمو مع التخفيف من حدة الفقر، ورفع مستويات العمالة، والحفاظ على البيئة.

الإصلاح المالي يجب أن يبدأ بتقويم جذري للنظام الضريبي، يترافق مع تدابير جذرية لتحقيق التوازن في ميزانية الدولة على المدى المتوسط، وكبح نمو الدين العام.

الإصلاح المؤسسي والإداري مكمّل أساسي للإصلاح البنيوي كونه يتضمن ترشيد الإدارة العامة، من خلال زيادة كفاءتها بما يخفف من عبئها على القطاع الاقتصادي الخاص إلى حد كبير.

بيئة الاستثمار: توفر إطار مؤسسي وتنظيمي يتسم بالاستقرار ويشجع الاستثمار الخاص هو الشرط الأساسي لتحقيق الهدف الرئيسي المتعلق بتوليد فرص العمل والرخاء.

أولاً-جيم-٣ المشورة القائمة على التوافق والبحث

يجب أن توجّه المشورة القائمة على التوافق والبحث إلى تعزيز مهمة المجلس؛ وبالتالي يجب أن يركز موضوعها على المجالات الأساسية التالية:

أ- اقتصاد قوي في بنيته يضمن التوازن بين القطاعات والمناطق.

ب- إطار تنظيمي وإدارة كلّية للاقتصاد يشجعان الاستثمار الخاص كمحرك أساسي لتوليد فرص العمل وتحقيق الازدهار.

ج- نظام رعاية موجّه نحو تحقيق الشمول، ومعدلات مرتفعة للعمالة، والإنصاف الاجتماعي.

د- جدوى مالية واقتصادية يمكن أن يحققها توفير التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لجميع المواطنين.

ه- تكاليف الإصلاح البيئي وفوائده.

و- دعم مالي وتنظيمي لشركات التكنولوجيا المتقدمة والشركات الناشئة المبتكرة.

ز- دعم مالي وتنظيمي للصناعات التصديرية المتنافسة.

ح- تحديث الزراعة.

ط- التماسك الاجتماعي والمنعة.

DRAFT

أولاً-جيم-٤- الحوار الاجتماعي

الإنفاق الاجتماعي، وبشكل أشمل نظام الرعاية ككل، بحاجة إلى ترشيد نحو تحقيق الشمول، ومعدلات مرتفعة للعمالة، والإنصاف الاجتماعي من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية لجميع المواطنين.

أولاً-جيم-٥- سياسية بيئية

يرى المجلس أن السياسة البيئية التي يسعى إلى بناء التوافق عليها، يجب أن تقوم على مبدأ أساسي يحتم بقاء هدف تحقيق التنمية المستدامة ضمن الحدود التي يمليها الحفاظ على الموارد الطبيعية.

أولاً-جيم-٦- دعم الاقتصاد المبتكر

يسترشد اهتمام المجلس بالبعد الثقافي إلى حد كبير بالاعتبارات الاقتصادية. والاقتصاد المبتكر، المتجذّر في ثقافة البلد الفريدة، إنّما يوفر أكثر ميزة تنافسية واعدة في لبنان، وأهم أفق للإسراع في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وما يتبعه من نمو ثابت يقوم على اقتصاد أكثر توازناً بين القطاعات.

بيان مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بناءً على ما ورد أعلاه، وتماشياً مع الإطار القانوني، تمت صياغة بيان المهمة التالي:

ECOSOC's mission is to:

-Promote the participation of the economic, social and professional sectors in the provision of socio-economic and environmental opinions and advice for the development of the state's relevant policies.

-Foster societal dialogue and enhance collaboration and coordination among economic, social and professional sectors.

مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي:

- تعزيز مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية في تقديم الآراء الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتقديم المشورة لتطوير السياسات ذات الصلة للدولة.

- تعزيز الحوار المجتمعي وتعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية.

DRAFT

ثانياً- القيود

التوصيف التنظيمي للمجلس يتمثّل بكونه مؤسسة عامة مع ما تواجهه من قيود وعقبات وعوامل مقيّدة.

ثانياً-ألف- النظام الداخلي القانوني: القيود وحرية العمل

في قراءة أولية للنظام الداخلي القانوني للمجلس لا يبدو أنه ينطوي على قيود غير عادية.

وفي حين أن أقسام النظام الداخلي المتعلقة بالتنظيم الإداري لا تؤثر إلّا بشكل طفيف على قدرة المجلس على أداء ولايته القانونية، هناك حكمان يُحتمل أن يكون لهما تداعيات مقيّدة.

ثانياً-ألف-١- الإعراب عن الموقف إزاء قانون الموازنة العامة للدولة

أول الأحكام يستثني تناول المسائل المتعلقة ***بقانون*** الموازنة العامة للدولة ضمن المسائل التي يمكن أن يناقشها المجلس ويعرب عن موقفه إزاءها. وبالتالي يعتبر هذه الاستبعاد مقيّداً، نظراً لتأثير قانون الموازنة على الأداء الاقتصادي وقطاع الأعمال والأسر. لكنّ التفسير المنطقي لهذا الحكم يمكن أن يقلّص إلى حد كبير هذه القيود.

فاستثناء قانون الموازنة من مجموعة المسائل التي يمكن أن يعرب المجلس عن موقفه إزاءها مفهوم ومبرر. فقانون الموازنة لكل سنة مالية هو، كما يدل اسمه، قانون يحتاج إلى مناقشة، وربما تعديل، والتصويت عليه في مجلس النواب.

وبالتالي لن يكون من المناسب حتماً، وربما من غير الديمقراطي، أن تناقش مؤسسة حكومية غير مجلس النواب قانون الموازنة وتقدم آراءها بشأنه.

أمّا مناقشة موازنة الدولة كجانب من جوانب السياسة المالية فهو أمر مختلف كلياً عن مناقشة قانون الموازنة لسنة مالية معيّنة التي تبقى حصراً من صلاحيات مجلس النواب. باختصار، موازنة الدولة هي مسألة سياسة مالية، أمّا قانون موازنة الدولة فهو مسألة تشريعية يصوّت عليها مجلس النواب.

ثانياً-ألف-٢- الإقرار برأي المجلس

لإقرار وثيقة أو رأي أو موقف رسمي للمجلس، يجب أن يحظى بموافقة غالبية أصوات الهيئة العامة إذا كانت الحكومة تلتمس هذا الرأي، أو ثلثي الأصوات إن لم تكن الحكومة هي من يلتمس هذا الرأي.

ونظراً لتعدد الولاءات السياسية في هيئة المجلس، قد يحد هذا الحكم من قدرة المجلس على تحديد موقفه في المسائل المثيرة للخلاف.

ولكن حقيقة أن آراء المجلس ومواقفه تقوم دائماً على البحث أو تعبّر عن التوافق المجتمعي العام، تخفف حدة الانقسامات في هيئة المجلس.

DRAFT

ثانياً-ألف-٣- سعى إلى حرية العمل

أعربت الرئاسة والمكتب والهيئة الحالية للمجلس تطلعاتها إلى تحقيق أهداف تتجاوز التفسير الضيّق للولاية القانونية للمؤسسة. كما أن النُّهج التي يعتمدها المجلس الحالي لتحقيق هذه الأهداف الطموحة تتضمن التوسع في نطاق التواصل وتناول القضايا الوطنية مقارنةً مع ما تطرقت إليه الولاية السابقة للمجلس.

ثانياً-ألف-٤- أبعاد هامة يُغفلها النظام الداخلي

في حين قد يتيح النظام الداخلي القانوني للمجلس درجة من الحرية في المناقشات الداخلية للقضايا العامة وإمكانية تعميم الآراء التي يعرب عنها المجلس في ورقات المواقف أو وراقات السياسة العامة، يُغفل هذا النظام ثلاثة مجالات أساسية ضرورية لوفاء المجلس بالمسؤوليات المنوطة به.

(١) التكامل مع العملية السياسية

ليتمكّن المجلس من أداء دوره الاستشاري لا بد من أن يبقى متسقاً مع أهداف صانعي السياسات وتوجّهاتهم والقيود التي يواجهونها. أمّا في غياب هذا التكامل، فتبقى المسائل المتعلقة بالسياسات العامة خارج حدود الوظيفة الاستشارية للمجلس، التي تنحصر عندئذٍ فقط بتقديم الآراء بشأن القضايا والمسائل التي ترفعها الحكومة إلى المجلس.

وعلى المجلس أن يدعو إلى إسناد دور استشاري واضح إليه على مستوى السياسة العامة. وهذا الدور هو الأكثر أهميةً نظراً إلى أن (أ) المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يواجهها لبنان متجذرة على مستوى السياسات العامة وليس على المستوى التنظيمي، و(ب) غياب السياسة الاجتماعية والسياسة البيئية يحتم مساهمة المجلس في صياغة هذه السياسات كشرط أساسي للديمقراطية والحكم الرشيد.

(٢) التكامل مع جهاز الدولة

من العوامل الأساسية أيضاً لأداء المجلس ولايته الاستشارية، علاقاته مع الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى. في هذا الإطار، المجلس بحاجة إلى إجراءات قانونية قائمة للحصول على البيانات والمعلومات غير المعلنة الضرورية لتوفير مشورة قائمة على البحث. لكن النظام الداخلي للمجلس لا يلحَظ هذه الإجراءات وبالتالي يبقى التعاون مع الوكالات الحكومية استنسابياً.

(٣) التواصل المجتمعي

المجلس بحاجة إلى التواصل مع المنظمات التي تمثّل المجتمع المدني ليبقى على بيّنة من مصالح مختلف الطبقات والشرائح في المجتمع. ولا بد من أن يبقى المجلس على علم بوجهات نظر هذه المنظمات واقتراحاتها بشأن السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية. وكلّما كان تواصل المجلس مع المجتمع أعمق وأوسع نطاقاً، جاءت مشورة المجلس المقدمة إلى الحكومة لتعكس مصالح المواطنين وتطلعاتهم وقِيَمهم.

DRAFT

وقد أخفق النظام الداخلي للمجلس في تحديد القنوات والإجراءات لإشراك المجتمع المدني من خلال المجلس في العملية السياسية.

ثانياً-باء- الموارد البشرية

ثانياً-باء-١- القدرة على رصد التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية وإجراء البحوث

الوظيفة الأساسية للمجلس هي وظيفة استشارية. وعلى وجه التحديد، يُتوقّع من المجلس أن يقدّم لصانعي السياسات المشورة القانونية والدعم القائم على البحوث في مجال السياسات العامة بالاستناد إلى نتائج رصد التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية والبحوث التي تجريها مختلف المؤسسات مثل مجلس الإنماء والإعمار، ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، والوزارات المختصّة، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأخرى. ويؤكد هذا الأساس بوضوح الدور الحاسم للقدرة على الرصد والبحث في إطار الوظيفة المنوطة بالمجلس. ووحدة البحوث حالياً لا تزال في مراحلها الأولى مقارنة مع القدرة البحثية الكاملة اللازمة لإعداد و/أو الإشراف على إعداد ورقات البحث أو ورقات السياسة العامة المتوخاة في سياق صياغة السياسات ودعمها.

ثانياً-باء-٢- الموارد التنظيمية

الموارد الإدارية أقل من أولية من حيث الكمية ولا تكفي بالطبع ليؤدي المجلس وظائفه الأساسية، ناهيك عن تطلعاته.

ويساعد أعضاء المجلس الذين يتم تعيينهم، لا سيما الخبراء في مجالاتهم، في الحد من هذا النقص من خلال الإشراف على عدد من البرامج والعلاقات مع النظراء والمنظمات الدولية الأخرى.

ثانياً-جيم- التمويل

ثانياً-جيم-١ الميزانية

لقد اتبع إعداد الميزانية السنوية للمجلس حتى الآن منهجية تكرار معظم بنود الميزانية في الفترات السابقة التي بقيت من دون تغيير إلى حد ما.

والقسمان الفرعيان للميزانية اللذان يخلفان آثار سلبية مباشرة على التعهدات القانونية للمجلس يجب أن يتّبعان إجراءات إعداد الميزانية التقليدية. وهما ينطويان على:

- ***رواتب الموظفين،*** بمد من بنود الميزانية يجب أن ينتج من خطط لتوظيف الموارد البشرية التي يحتاجها المجلس لمواصلة مهمته.

وعلى الرغم من أن رئيس المجلس يدرك ويدعم قرار الحكومة بوقف تعيين موظفي الخدمة المدنية، فإن النظام الداخلي القانوني للمجلس يدعو المؤسسة إلى زيادة عدد موظفيها بحوالي عشرة أضعاف من عددهم الحالي. إن التداول حول تحديد الأولويات في تحقيق أهداف المهمة والحجم الحاسم للموارد البشرية الإضافية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف يشكلان عاملاً يجب أن يحدد من الآن فصاعدًا رقم هذا البند من الميزانية.

- ***الدراسات البحثية*** وهي بند آخر من الميزانية يجب أن يعكس جداول البحث خلال فترة الميزانية المخطط لها.

ويبدو للوهلة الأولى أن الرقم المخصص لهذا البند من الميزانية مناسب بصورة منطقية لتمويل المشاريع البحثية ذات الأولوية. غير أن القيود التي يواجهها المجلس هي (١) اندراج هذا البند من الميزانية ضمن قرار وزارة المالية الصادر في عام ٢٠١٩ بوقف تسديد الالتزامات غير المتعلقة بالرواتب، و(٢) بناءً على قرار تقديري، لم يغيّر المجلس هذا البند من الميزانية.

ثانياً-دال القيود السياسية

ثانياً-دال-١ فترة من النسيان ألحقت أضراراً

إن فترة شبه النسيان التي شهدها المجلس والتي امتدت لأكثر من عقد ونصف من الزمن ألحقت أضراراً لا تحصى بهذه المؤسسة.

ويمكن اعتبار تلك الفترة بمثابة تذكير وتحذير من أن الاتفاق الضمني بين الأطراف السياسية يمكن أن يؤدي إلى عزل المجلس من العملية السياسية.

إن تكرار سيناريو الفشل في تعيين أعضاء المجلس والشروع في ولاية جديدة يشكل احتمالاً دائماً يلوح في الأفق، فخلافاً للوزارات ومعظم الوكالات الحكومية، يفتقر المجلس إلى وظيفة تنفيذ لا غنى عنها في العملية السياسية.

ثانياً-دال-٢- الوضع النسبي للمجلس ضمن جهاز الدولة

يمكن القول إن تعريف "*ما لا يتميز به المجلس*" قد يساهم في توضيح هذا المفهوم.

المجلس **ليس** وكالة تنفيذ ضمن جهاز الدولة. إن هذا التعريف القائم على النفي يحول دون إجراء مقارنات مع الوزارات والوكالات على مستوى الوزارة الفرعية ويقدم وجهة نظر توضيحية حول إجراءات المجلس الحالية والمخطط لها.

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات التي يتخذها المجلس، سواء كانت تشمل إعداد ورقات بحث أو ورقات موقف، أو تشكيل مجموعات تضم خبراء أو جهات فاعلة من خارج الدول، أو الاجتماع مع وزراء أو برلمانيين، أو تنظيم ندوات تستمر طوال اليوم لمعالجة مشكلة تطرح إشكالية أو مراجعة حالة القطاع النشاط، تركز فقط على وفاء المؤسسة بمسؤوليتها الاستشارية.

وتمثل وجهة النظر هذه الوضع الفريد الذي يتمتع به المجلس في إدارة الدولة.

DRAFT

ثالثاً- الخطة الاستراتيجية

ثالثاً-ألف- الوضع القانوني للمجلس ودوره في العملية السياسية

خلال الفترة المتبقية من الولاية، يجب إحراز تقدم على صعيد خمسة مسارات متوازية:

ثالثاً-ألف-١- اقتراح تعديلات على النظام الداخلي للمجلس بهدف مواءمة الأقسام ذات الصلة من النظام الداخلي مع الرؤية الخاصة بزيادة دور المجلس على نطاق أوسع في العملية السياسية.

ثالثاً-ألف-٢- تحديد كيفية إشراك المجلس في الحوار الاجتماعي، على الرغم من أن المجلس لا يضطلع بأي دور في التشكيلة الرسمية الثلاثية للحوار.

ثالثاً-ألف-٣- تكثيف العمل الذي يؤدي إلى إعداد ونشر وثائق عالية الجودة مثل ورقات الموقف، وورقات السياسة عامة، وورقات البحث، وتقارير التوصيات، والتقارير الدورية، والمسموحات وتحليل الأثر التنظيمي، وغيرها.

ثالثاً-ألف-٤- تكليف الخبراء الاستشاريين الناشطين بالعمل الذي كان يجب أن تقوم به لجان المجلس غير الفاعلة. وسيقدم الخبراء الاستشاريين الذين يتقاضون أجراً الدعم لأعضاء اللجنة في أداء المهام مع تحفيز اللجان لتنشيطها.

ثالثاً-ألف-٥- تكثيف الاجتماعات مع ممثلي المجتمع المدني بهدف إعداد ونشر ورقات التوصيات وربما ورقات السياسة العامة بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والعملية السياسية ونظام الرعاية الاجتماعية والقضايا البيئية الملحة.

ثالثاً-باء- المرصد الاقتصادي والاجتماعي

تماشياً مع متطلبات الولاية الأساسية للمجلس المتمثلة في توفير الدعم الاستشاري لاتخاذ القرارات العامة، يجب تخصيص موارد كبيرة لتوفير وتطوير قدرات استشارية تتسم بالكفاءة. والهدف من المرصد الاقتصادي والاجتماعي أن يكون الهيكل المؤسسي لمثل هذه القدرة الحصرية.

وقد أدت الاضطرابات الشعبية الجارية في جميع أنحاء البلاد، سواء أكانت ستسرّع وتيرة التغيير المنهجي في الحكم من خلال إصلاحات جذرية في بعض جوانب الحياة العامة أو كلها، إلى التشديد على الضرورة المطلقة لربط المجتمع المدني بصنع القرار العام.

وفي الواقع، يعكس النطاق الجغرافي والاجتماعي للاحتجاجات الضخمة والعنيفة فضلاً عن الاضطرابات الاجتماعية التي يشهدها لبنان منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، تزايد الشرخ بين الحكومة والمجتمع المدني، ما أدى إلى زيادة المسؤوليات الاستشارية التي تقع على عاتق المجلس في أربعة مجالات مترابطة.

وهذه المجالات هي:

أ- يجب إجراء مشاورات اجتماعية واسعة النطاق قبل تصميم السياسات العامة واللوائح التنظيمية. وفي الحالة المثلى، يجب أن تحظى هذه العملية بالدعم من خلال التقييم المسبق لمجموعة الآثار المعقدة التي من المتوقع أن تخلفها هذه

السياسات واللوائح التنظيمية على الاقتصاد والمجتمع ككل، ومن ثم من خلال المراقبة المستمرة والتقييم اللاحق لتطبيق السياسات ونتائجها.

ب- وعلى نحو مماثل، يتطلب تحسين الحكم وضع رؤية تتوافق مع تطلعات المجتمع في الأمور المتعلقة بجوانب التنمية ولا سيما النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ج- يجب أن يخضع الاستخدام المسؤول للموارد التي توفرها الجهات المانحة وجهات التمويل الأجنبية بهدف تمويل المشاريع العامة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى عملية الرصد والتقييم والتحليل المنهجي بدعم من هذه الجهات.

د- إن عملية التغيير لتحسين الحكم تدفع بالمجلس إلى تنظيم وتوجيه حلقات دراسية حول قضايا متعلقة بأخلاقيات القطاع العام والمساءلة ووسائل ونُهج تنظيم أخلاقيات الحياة العامة، ونُهج القضاء على الفساد.

إن المجلس لا يعتبر المرصد كمركز للبحوث الأكاديمية أو شبه الأكاديمية، بل ***كوحدة دعم للتصميم السياسي والتنظيمي***. لذلك لا بد له من إشراك خبراء السياسة الأكثر فعالية في البلاد من أجل توفير الدعم السياسي الأكثر صلة وكفاءة للحكومة[٣].

ثالثاً-باء-١- سبب إنشاء المرصد الاقتصادي والاجتماعي

تم تحديد عدة أسباب مقنعة تبرر تخصيص الموارد لتطوير القدرة الاستشارية للمرصد. وتعزى جميع الأسباب إلى المبدأ الأولي الذي يحدد سبب إنشاء المجلس ألا وهو المساهمة في التقدم نحو الحكم الرشيد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

أ- تتمثل المسؤولية الأساسية للمجلس في تقديم المشورة للفرع التنفيذي للحكومة. ويجب أن تستند هذه المشورة إلى الخبرة والدروس المستقاة وفهم السياق كما أنها يجب أن تنتج من دراسة وتقييم شاملين للانعكاسات المعقدة لسياسة الحكومة والإجراءات التنظيمية.

ب- إن القدرة الاستشارية ضمن الإدارة العامة محدودة، في حين أن مؤسسات الدولة مثل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ومجلس الإنماء والإعمار، والمجلس الوطني للبحوث العلمية، وغيرها من المؤسسات تملك كمّاً هائلاً من البيانات التي تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة إلى عملية صنع القرار وينبغي بالتالي تحويلها إلى معلومات وتحليلات قابلة للتنفيذ.

ج- تسعى المؤسسات الحكومية باستمرار إلى الحصول على تمويل أجنبي للدراسات البحثية وتحظى به في أغلب الأحيان. ولكن، باستثناءات قليلة، تفتقر عموماً إلى القدرة على التكليف، حسب الطلب، بإجراء البحوث التي تلبي احتياجاتها الفعلية، كما أنها تفتقر إلى القدرة على توجيه ورصد وتقييم الأعمال البحثية التي تجرى لصالحها. وبالإضافة إلى ذلك،

[٣] مصطلح "البحث" يعني في هذا السياق الدراسة المنهجية للسياسات واللوائح التنظيمية، وتقييم آثارها باستخدام طرق نوعية وكمية. على النحو نفسه، يشير مصطلح "الباحث" إلى الخبراء في تصميم السياسات ودراسة السياسات في مجالات العلوم الاجتماعية.

قلما تنسق مؤسسات الدولة التكليفات بإجراء البحوث، ما يؤدي في أغلب الأحيان إلى ازدواجية العمل أو إهمال القضايا العامة المهمة.

د- يجب أن يكون الموظفون العموميون في المناصب الرئيسية من الفئة المتوسطة التي تولد بيانات مهمة للغاية على دراية بأساليب البحث الكمية والنوعية الأساسية.

ولإفساح المجال أمام إنشاء مرصد اقتصادي واجتماعي متكامل من شأنه أن يشكل جزءًا لا يتجزأ من إدارة المجلس، تم تشكيل وحدة استشارية وبحثية صغيرة ملحقة بمكتب الرئيس وخصص لها حدٌّ أدنى من الموارد البشرية والمالية. عندما يحصل المرصد التابع للمجلس على الموارد الكافية، يمكنه أن يساهم في معالجة أوجه القصور في المجال الاستشاري للإدارة العامة.

ثالثاً-باء-٢ المجالات الرئيسية للمراقبة والبحث

توفر القدرة على المراقبة والبحث الموجهة لخدمة الصالح العام الدعم للمجلس في تقديم المشورة وورقات السياسة العامة على أساس المراقبة والرصد والبحث.

أ- التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يجب مراعاة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقياسها بانتظام لا سيما لدعم الحوار الاجتماعي والمناقشات القائمة على الحقائق بدلاً من الآراء. ويجب رصد عن كثب تطوّر الظروف الاجتماعية والتوترات الاجتماعية وقياسه.

ب- تصميم السياسات

يمكن أن يتطوّر دور المجلس في تصميم السياسات ليشمل أكثر أشكال دعم القرارات تقدماً. وتبرر هذه التقديرات بالحقائق المتمثلة في (١) أن الممارسة السائدة في صنع السياسات قد اتبعت حتى الآن نَهجاً تنازلياً وسط كل أوجه القصور التي تشوبه (٢) وتفتقر المجالات الهامة للحكم إلى سياسات تتم صياغتها وإقرارها بصورة شاملة.

ثالثاً-باء-٣- النتائج والمستفيدين

أ- ***لجان المجلس***: من الضروري توفر القدرة البحثية لدعم عمل لجان المجلس.

ب- ***الوظيفة الاستشارية للمجلس***: يجب أن تستند المشورة المقدمة للحكومة بالتأكيد إلى النتائج المستخلصة من مراقبة الوضع والتطوّرات الاقتصادية والاجتماعية، في حال شملت تقييم الإيجابيات والسلبيات، والتكاليف والفوائد، و/أو الرابحين والخاسرين نتيجة تلك المشورة.

ج- ***الحوار الاجتماعي والسياسة:*** من المتوقع أن يستأثر الدعم القائم على البحث لمشاركة المجلس في الحوار الاجتماعي بجزء كبير من قدرة المرصد. وعلى النحو الموضح في القسم الخاص بالحوار الاجتماعي، من الضروري توفر ما لا يقل عن ثلاث عشرة ورقة سياسة عامة لتشكيل الأساس لصياغة سياسة اجتماعية. وفي ظل توفير فريق المرصد

التابع للمجلس ورقات توجيهية، من المحتمل أن يعد خبراء خارجيون البعض منها، بينما يتعيّن على باحثي المرصد التابع للمجلس إعداد ما تبقى منها.

د- ***الحوار البيئي والسياسة:*** يمكن أن يعتمد الحوار حول البيئة النَّهج ذاته الذي اتبعه الحوار الاجتماعي. وفي هذه الحالة يجب إعداد ورقات السياسة العامة التي ستشكل الأساس لصياغة سياسة بيئية.

هـ- ***دعماً للاقتصاد المبتكر***، يجب أيضاً أن تساهم القدرة البحثية في المجلس في إعداد ورقة سياسة شاملة تعرض بالتفصيل الدعم القانوني والتنظيمي والمالي اللازم لاستغلال الإمكانيات الكاملة للاقتصاد المبتكر.

ثالثاً-باء-٤- الموارد البشرية للمرصد الاقتصادي والاجتماعي

يمكن اعتماد ***نَهجين بديلين*** للاستثمار في القدرة على المراقبة والبحث.

يتمثل أحد النُّهج البديلة في ***تشكيل فريقين متكاملين من الباحثين*** كل منهما متخصص في مجالي البحث المطلوبين لتنفيذ ولاية المجلس. أما النَّهج الثاني فيتمثل في ***تكليف الاستشاريين للباحثين من غير الموظفين والتعاون مع المؤسسات البحثية الأخرى***.

لكل من الوسيلتين البديلتين لتأمين العمل البحثي الذي يحتاجه المجلس بحسناتها وسيئاتها.

تتمتع الوسيلة البديلة الأولى بالميزات التالية:

- توفر القدرة البحثية الحصرية التي يتمتع بها المجلس الاستمرارية والمكانة لقسم البحوث الذي سيتم إنشاؤه،
- سيشكل الباحثون الذين يختصون بالبحوث الاقتصادية وتحليل الأثر التنظيمي والاقتصادي، وتصميم السياسات موارد بحثية ضمن الإدارة العامة،
- يمكن لقسم البحوث في المجلس أن يقدم الدعم للوزارات والهيئات العامة في سعيها للحصول على إرشادات تدعمها البحوث،
- يمكن لهذا القسم أيضاً توفير التدريب حول أساليب البحث وتحليل الأثر وتصميم السياسات لموظفي الخدمة المدنية من الفئة المتوسطة الذين سيستفيدون من هذا التدريب أكثر من غيرهم.

ومن الناحية السلبية، تشكل التكلفة الباهظة بوجه خاص عائقاً.

ينطوي ***تداخل الخيارين البديلين*** على تشكيل فريق أساسي مصغّر من الباحثين مؤلف من متخصصين في مجالات البحث الرئيسية وتتمثل مهامهم الرئيسية في:

- تحديد المشاريع البحثية وترتيبها حسب الأولويات واقتراحها بما يخدم الولاية القانونية للمجلس على أفضل وجه،
- إعداد الشروط المرجعية لتكليف الاستشاريين من غير الموظفين بالمشاريع البحثية،
- دعم ورصد وتقييم العمل البحثي الذي يقدمه الاستشاريين من غير الموظفين،

- تقديم نتائج البحوث في صيغة شاملة وتحليلية قابلة للتنفيذ تدعم السياسات.

من المفضل إذاً أن يضم فريق البحث التابع للمرصد خبراء اقتصاديين مدربين في مجالات البحث التي يكون المرصد مسؤولاً عنها بشكل رئيسي. ويجب أن يتمتعوا أيضاً بخبرة واسعة في التدريب وإدارة البحوث التي تشمل تصميم البحث ورصده وتقييمه.

وتشمل المسؤوليات الإضافية التي سيتعين على أعضاء فريق البحث التابع للمرصد تحمّلها:

- القيام بدور المنسقين في اللجان المسؤولة عن الحوار الاجتماعي وصياغة السياسة البيئية وسياسة دعم الاقتصاد المبتكر.
- إنشاء قاعدة بيانات موجهة نحو البحث ومواصلة توسيعها. وستشكل قاعدة البيانات مستودعاً منهجياً للبيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بلبنان.

ويجب أن يتألف فريق البحث التابع للمرصد من أربعة باحثين على الأقل، بمن فيهم قائد الفريق الذي يتعين عليه تحديد ملامح الباحثين المحتملين وإعداد الوصف الوظيفي والإشراف على عملهم في وقت لاحق.

ثالثاً-جيم- التطوير التنظيمي

قد لا يتمكن المجلس من أن يضطلع بالمهام التي يتصوّرها والمسؤوليات الملازمة من دون دعم إداري قوي ومختص.

وتعد الوظائف التي خصصتها إدارة الخدمات العامة للمجلس مناصب إدارية عامة معيارية بالكاد تخدم حاجات مؤسسة لديها مسؤوليات فريدة داخل تلك الإدارة، أي مسؤوليات تقديم المشورة.

وعلى الرغم من هذا القصور النظمي، يمكن للمجلس أن يفصح عن حاجات موظفيه النوعية التي يجب أن تتماشى مع المهام والمسؤوليات.

ويكمن التوصيف المفصّل لحاجات الموظفين من حيث الأعداد الدقيقة وتوصيفات الوظيفة خلف نطاق تحليل الاستشارة الحالية. وفي هذا السياق، يكفي أن يتم وضع توصيف عام للقدرة الإدارية التي يحتاج إليها المجلس ليؤدي المهمة التي حددها لنفسه.

ثالثاً- جيم- ١- تحتاج الموارد البشرية إلى مطابقة المهام

تتجلى مهمة المجلس الأولى في ***تزويد صانعي القرارات بمشورة عملية وتقديم الدعم في مجال السياسات.***
ويمكن أن ***ترتكز المشورة على البحث*** عند حاجتها إلى تحليل علمي ومتعمق وشامل أو في حال تطلبت توافق آراء، ***وأن تنبثق عن مشاورات*** مع مجموعة واسعة إلى حدّ ما من أصحاب المصلحة.

وبالإضافة إلى فريق البحث، يمكن تقسيم متطلبات المجلس المتعلقة بالموارد البشرية على النحو التالي:

(١) احتياجات الموظفين الناجم عن الوظيفة

يؤدي ***موظفو الاتصال*** دوراً بالغ الأهمية في المساهمة في أداء ولاية المجلس الاستشاري. ويُكلّف فريق موظفي الاتصال بإقامة اتصال عمل مع الوزارات والوكالات الحكومية الأخرى بهدف تأمين المعلومات والبيانات غير المنشورة الصادرة عن تلك المؤسسات الحكومية، فضلاً عن الدراسات والخطط غير المنشورة ذات الصلة بمجال اختصاص تلك المؤسسات ومسؤوليتها.

ومن الواضح أن عددا من الوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى الفرعية التابعة للوزارة والتي تتولى مسؤوليات ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية، من شأنها أن تحدد حجم فريق موظفي الاتصال. ويشير جردٌ أولي للوزارات والوكالات الحكومية التي تتصل مسؤولياتها بولاية المجلس، إلى الحاجة إلى ثلاثة موظفين اتصال على الأقل لإقامة علاقات عمل مفيدة مع تلك المؤسسات.

وسيتعيّن على ***منسّقي شؤون المجتمع المدني*** خدمة هدف المجلس المتمثّل في إشراك المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة غير الرسمية بشكلٍ عام في العملية السياسية. ويحتاج المنسقون، كفريق واحد، إلى خلفية أكاديمية، ويُفضّل أن تُستكمل بخبرة عمل، ضمن مجالات الاهتمام الأربعة الواسعة للمجلس، أي المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي. وبالتالي، سوف يحتاج فريق تنسيق المجتمع المدني إلى إدراج أربعة أعضاء بشكلٍ مثاليّ مكلّفين بالتنسيق مع مجموعات من المنظمات الفاعلة في كل من المجالات الأربعة.

وتعدّ وظيفة ***المسؤول عن الرؤية والاتصال*** أساسية بحيث تُعنى بطرح آراء المجلس ومقترحاته ومواقفه على المنافذ الإعلامية ومن ثم على الجمهور ككلّ. وتشمل المسؤوليات المنوطة بالموظف المسؤول ما يلي:

- تحديث الموقع الشبكي للمجلس وتوسعه وإدارته.
- نشر آراء المجلس ومواقفه كما وردت في وثائق المجلس المخصصة للتوزيع المفتوح.
- ضمان تغطية إعلامية شاملة لأحداث المجلس ذات المنفعة العامة.
- وبشكلٍ عام، إنشاء علاقات عمل مع قنوات الإعلام بما يخدم هدف المجلس من حيث الشفافية.

وقد يؤدي موظف واحد هذه المهام.

وتتطلب ***العلاقات الدولية*** توظيف مختصّ. وسيستلزم الأمر خبيراً واحداً على الأقل يتولى مهمة نسج علاقات ملائمة مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الخارج ومع المؤسسات الدولية. وسيحتاج الخبير إلى إقامة طرائق للتعاون مع نظرائه في المجلس والمؤسسات الدولية. وتشمل هذه المهمة إعداد مذكرات تعاون من أجل تنسيق المشاريع المشتركة وتبادل التقارير والمعلومات القطرية وإدارة برامج التدريب وتنظيم حلقات العمل وإعداد التقارير الدورية المشتركة حول العلاقات الثنائية و/أو حول مسائل ذات مصلحة متبادلة.

كما يجب التعاقد مع خبير آخر ***كمدير مشروع***، يُكلّف بتحديد المشاريع القابلة للتمويل وإعداد المقترحات ذات الصلة والعمل كمنسق لتلك المشاريع.

DRAFT

(٢) احتياجات الموظفين الإداريين

يجب أن يُستكمل الموظفون الإداريون الحاليون في المجلس بمدير مالي واحد ومسؤول علاقات عامة وبروتوكول واحد فضلاً عن مجموعة سكرتارية تتمتع بكفاءات في إدارة قواعد البيانات وغير ذلك من تطبيقات الكمبيوتر الأساسية.

وبالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك حاجة إلى مدير موارد بشرية ذي خبرة، تتمثّل مهامه، من بين أمور أخرى، في تنسيق إعداد توصيفات الوظيفة لمختلف المناصب والهيكل التنظيمي، إلى جانب المهام العرفية المعنية بالإشراف على المسائل التأديبية وإدارتها مثل الحضور، والإجازات، والإجازات المرضية، وما شابه ذلك.

ثالثاً-جيم-٢- حشد الدعم للتنمية الإدارية

سيتعين على المجلس أن يمارس الضغط لتوسيع نطاق الوظائف الإدارية بما يتماشى مع احتياجاته. ولا بدّ أن تستند مثل تلك الضغوطات إلى حاجة الحكومة إلى عدد متواضع من الموظفين العامين الإضافيين وإلى التكلفة الإضافية المتواضعة نسبياً التي يستلزمها ذلك، وهي تكلفة مدرجة بالفعل في الميزانية على أية حال لكن لم يتم إنفاقها فعلياً.

وينبغي أن يقوم المجلس، من خلال علاقاته الدولية ومعرفته بالمشهد الاستشاري المحلي، بتصميم برنامج تدريب شامل لموظفي الخدمة المدنية حالما تتم الموافقة على هذا التوظيف.

ثالثاً- جيم- ٣- مسائل إدارية أخرى

يتعلق الأمر بإعادة النظر في هيكل لجنة المجلس من خلال إعادة تحديد مهام اللجنة والأسماء وطريقة عملها وإضافة لجان لتغطية جميع الأبعاد المجتمعية.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمجلس أن يغيّر اسمه ليصبح ***"المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي في لبنان"***، اسم من شأنه أن يعكس مجالات اهتمام المجلس الأكثر اتساعاً بشكلٍ أكثر ملاءمة.

ثالثاً- دال- علاقات خارجية ومنتدى للمجتمع المدني

يمكن بالفعل أن يكون نطاق العلاقات الخارجية للمجلس واسعاً ومتبايناً. ويقوم الأساس المنطقي لتعزيز تلك العلاقات بخدمة ولاية المجلس المركزية في بناء مؤسسة حكومية قادرة على توفير الدعم للسياسات والعمل كمنتدى للمجتمع المدني.

ويمكن للمجلس، مع المنظمات المتماثلة، أن يستفيد من العلاقات الثنائية في ثلاثة مجالات رئيسية:

(١) تقييم الاستراتيجيات والنُّهج وتكييفها وتبنيها للوصول إلى المجتمع المدني.
(٢) مقارنة الممارسات المتعلقة بدعم السياسات.

DRAFT

(٣) الإشراك في دراسات بحثية مشتركة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك[٤].

ولا تقلّ العلاقات مع المنظمات الدولية أهمية عن تحقيق المجلس أهدافه. وقد أقام المجلس بالفعل علاقات عمل وثيقة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع عدد من الحلقات الدراسية المنظمة المشتركة التي عُقدت في أماكن عمل المجلس.

وقد تعزز العلاقات مع المنظمات الدولية هدف المجلس في دعم السياسات في مجالات الخبرة لدى المنظمات الدولية الرائدة، مثل مكافحة الفساد وفرض الضرائب والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع عامة. ويتطلب ذلك تخطيطاً مشتركاً لبرامج البحث والتدريب.

ثالثاً-هاء- جهات التمويل والجهات المانحة

على غرار الوزارات والهيئات العامة الأخرى، يحتاج المجلس إلى توجيه جهود منهجية ومخططة بشكل جيّد نحو تأمين تمويل المشاريع التي تلبي متطلبات المجلس مع مجالات اهتمام جهات التمويل المدرجة في الميزانية.

ثالثاً-هاء-١- مقترحات للمشاريع القابلة للتمويل

لا يفتقر المجلس إلى مقترحات يمكنها أن تلتمس اهتمام جهات التمويل الدولية. ومع ذلك، يجب أن يتم تقديم تلك المقترحات بطريقة منهجية لتشمل ما يلي:

(١) تعيين واضح لنطاق المشروع البحثي والغرض منه.
(٢) مستوى الخبرة التي يستلزمها المشروع.
(٣) عدد المحللين والمساعدين اللازمين لتنفيذ المشروع.
(٤) توزيع تفاصيل تكاليف المشروع.
(٥) توزيع تفاصيل تكاليف المساهمات المالية للمشروع.
(٦) إطار زمني لإنجاز المشروع.
(٧) بذل جهود مؤيدة متوخاة لتعزيز توصيات المشروع ضمن إطار عمل معني بالسياسات.

ومن بين الأمثلة على المشروع، نذكر اعتزام الرؤساء إعداد تقرير شامل وتحليلي حول "حالة البلاد". سيتبنى التقرير نَهج تحليل السياسات للتركيز على (أ) العملية السياسية، (ب) السياسة الاقتصادية، (ج) نظام الرعاية الاجتماعية و(د) وضع البيئة. ولم تتم تجربة هذا المسعى في لبنان بعد وسيشكل بحد ذاته خطوة استثنائية للدعوة إلى حكم رشيد.

ومن بين الأمثلة الأخرى إنشاء *"المرصد الاجتماعي والاقتصادي"* في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً- هاء-٢- مقترحات من أجل تمويل لجان العمل

هذه اللجان هي من الحقوقيين والخبراء الآخرين ويجب تكليفها بوضع مشاريع قوانين ولوائح تنظيمية تُعنى بقضايا متعلقة بحقوق الإنسان ونظام الرعاية الاجتماعية والبيئة وغيرها من القضايا الملحة الأخرى.

[٤] الأمثلة على تلك المسائل متنوعة للغاية، وهي تشمل العلاقات الثنائية من منظور كلّ بلد (التجارة، تيسير الاستثمار وما شابه ذلك) أو المسائل المشتركة (مثل مشكلة النازحين السوريين التي قد تشكّل موضع بحث مشترك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني).

وكما هو مبيّن في الأقسام المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والسياسة البيئية أدناه، ينبغي على تلك اللجان أن تترجم المبادئ الأساسية للسياسة الاجتماعية المحتملة إلى مجموعة من مشاريع قوانين: قانون الرعاية الاجتماعية وترجمة المبادئ الأساسية للسياسة البيئية المحتملة إلى قانون الحفاظ على البيئة.

ثالثاً-واو- معالجة القضايا الوطنية الحرجة

ثالثاً-واو-١- الإشراك في الحوار الاجتماعي

يتعيّن على المجلس النظر في الحوار الاجتماعي المطلوب حالياً في لبنان ليكون أساسياً وليس مقوداً بقضايا محددة.

وبالتالي، يجب أن يشكّل هذا الحوار عملية مبررة ومنهجية تدعو ممثلي العمال وأصحاب العمل إلى بناء الركائز الأساسية لنموذج اجتماعي جديد للبنان.

ثالثاً-واو-١-أ- هدفان من الدرجة الأولى للحوار الاجتماعي واثنان من الإنجازات ما قبل الأخيرة

منذ تعيين ممثلي العمال وأصحاب العمل كأعضاء في ولاية المجلس الحالية، أعربوا عن قلقهم إزاء التوتر الاجتماعي المتصاعد وأسبابه الاقتصادية.

وإدراكاً منها لخطورة الأحوال الاجتماعية، وضعت هيئة رئاسة المجلس هدفين رئيسيين لنسخة من الحوار الاجتماعي سينظمها المجلس وستوفر دعماً إضافياً للعمل على المستوى الوزاري على هذا الصعيد.

ويتعلق الهدفان الأخيران من الدرجة الأولى بـ (١) إقامة علاقات عمل متجانسة مؤاتية للتماسك الاجتماعي، على قاعدة صلبة، و(٢) إبطال مفعول التوتر الاجتماعي من منظور إنقاذ نظمي.

وتتمثّل الإنجازات ما قبل الأخيرة في (١) وضع سياسة اجتماعية تشكّل وتؤسس مجموعة من القوانين الاجتماعية المنصوص عليها في ***قانون السياسة الاجتماعية***، و(٢) وضع ***ميثاق عمل*** يعبر عن عقيدة اجتماعية تتم بالتراضي وتكون توافقية على الصعيد الوطني وملزمة دستورياً للعمال وأصحاب العمل بالقدر نفسه.

وفي نهاية المطاف، تستند مشاركة المجلس في الحوار الاجتماعي إلى أساس يقضي بأن الولاية الحالية، على الرغم من أسلوب الحوار الرسمي والمقرر من الحكومة، ترى أن مساهمة المجلس في العملية ستنتج عنها تأثيرات جوهرية داعمة وتيسيرية.

ثالثاً-واو-ب- مسائل الحوار الاجتماعي والأهداف والنتائج

من أجل تحقيق الهدفين الرئيسيين المتمثلين ***بعلاقات العمل المتجانسة*** و***مكافحة التوتر الاجتماعي***، تحتاج أطراف الحوار الاجتماعي التي تعمل تحت رعاية المجلس إلى إجراء مداولات والتوصل إلى اتفاقات قاسم مشترك بشأن ثلاث عشرة مسألة حرجة على الأقل تتعلق بعلاقات العمال بأصحاب العمل وبشكلٍ عام بسياسة العمل ونظام الرعاية الاجتماعية.

ست مسائل تؤثر على العلاقات بين العمال وأصحاب العمل:

- الأجور وآليات التكيّف مع الأجور
- الاستحقاقات من غير الأجور

- ظروف العمل
- قانون العمل
- معاشات التقاعد لموظفي القطاع الخاص
- الانتماءات السياسية والقدرة التفاوضية العمالية

سبع مسائل متعلقة باللوائح التنظيمية والسياسة العامة ونظام الرعاية الصحية:

- الضمان الاجتماعي
- تبسيط معاشات التقاعد في القطاع العام
- إصلاح منظومة إيصال الخدمات الاجتماعية
- عمليات التحويل للعاطلين عن العمل
- الأثر التوزيعي للضرائب والإنفاق العام
- عمليات التحويل إلى الفقراء وسياسات وتدابير الحد من الفقر
- توليد فرص العمل

ويعد المجلس جاهزاً للعمل كداعم للحوار المفضي إلى إحراز التقدم في بعض تلك المسائل أو جميعها. وقد سببت المصالح المتباينة في هذه المسائل بشكلٍ دوري توتراً في العلاقات بين العمال وأصحاب العمل لعقود عديدة.

وخلال المداولات، يستفيد الأطراف المشاركون في الحوار الاجتماعي للمجلس من الورقات الإرشادية لوحدة البحوث حول كلّ من تلك المسائل التي ستتم مناقشتها. كما ستعمل الوحدة على إعداد ورقات المواقف حول المسائل نفسها، تعكس التوافق الذي توصلت إليه الأطراف المتداولة.

وستخضع هذه الورقات بعد ذلك إلى إجراءات قانونية يتخذها المجلس للحصول على موافقة الهيئة العامة قبل تعميمها على نطاق أوسع كتعبير عن موقف المجلس إزاء المسائل ذات الصلة.

وبالتأكيد، ستهدف ورقات المواقف هذه إلى تحقيق ثلاث نتائج مترابطة:

(أ) على الأقل، ستقلص الهوة الطويلة الأمد بين العمال وأصحاب العمل، لا سيما عند ازدياد التوتر الاجتماعي،

(ب) ستسهل عمل الهيئة الرسمية للحوار الاجتماعي، نظراً إلى أن أعضاء المجلس الذين توصلوا إلى توافق بشأن تلك المسائل ممثلون أيضاً في الهيئة الرسمية،

(ج) وبالتالي، ستمهد الطريق لتوافق وطني بشأن مجموعة من المبادئ والقوانين ستشكل ***قانون السياسة الاجتماعية***.

وسيتم تعزيز مكانة المجلس وتأثيره في عملية الحوار الاجتماعي في حال التمس فريق العمل المعني بالحوار الاجتماعي مساهمة كبار الحقوقيين وعلماء الاجتماع وخبراء الاقتصاد في صياغة ***ميثاق العمل الوطني***.

ويجب أن يضم ***قانون السياسة الاجتماعية*** مجموعة من القوانين الاجتماعية التي تبطل كل اللوائح التنظيمية والقوانين الاجتماعية المفكّكة الأخرى التي تتعارض مع أو تحيد عن أحكام التشريعات التي تشكّل القانون.

ويُسمح فقط لكبار الحقوقيين المحترمين والمستقلين بتأدية المهام التي تشمل ترجمة وتحويل مبادئ وافتراضات السياسة الاجتماعية التوافقية إلى مجموعة من مشاريع قوانين اجتماعية.

وينبغي أن يكون ***ميثاق العمل*** وثيقة تتم صياغتها وفقاً لطريقة الإعلان الدستوري وحالته. لذلك، يفترض وجود توافق بين الأطراف المشاركة في الحوار الاجتماعي وسيتطلب الأمر لاحقاً توافقاً وطنياً. وسيشكل وثيقة ذات أهمية تاريخية على الصعيد الاجتماعي في البلاد، حيث ستعمل كـ "حاجز وقائي" يمنع أي انحرافات محتملة من السياسة الاجتماعية وتعبيرها التشريعي الذي ينبثق عن الحوار الاجتماعي. ويمثل الميثاق الوضع الدستوري فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بعلاقات العمل ومن شأنه أن يبقي التوتر الاجتماعي تحت السيطرة.

المسارات الداعمة: ينبغي رصد تطوّر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتوتر الاجتماعي وتحديد حجمها بشكل وثيق. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، سيحتاج المجلس، من خلال وحدة الأبحاث الاقتصادية التابعة له و/أو بمساعدة من شريك منفذ من القطاع الخاص، إلى الشروع في العمل على مسارين.

المسار الأول: يحتاج ***مؤشر التوتر الاجتماعي*** إلى تصميم بحيث يقيس التغيير في التوتر الاجتماعي. وبهذا المعنى، يضطلع بدور "إشارة إنذار مبكرة" من شأنها تحذير صانعي القرارات عندما تساهم السياسات والقوانين والتدابير أو المزيد من التطورات العامة في تفاقم التوتر الاجتماعي. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يحتاج التحليل الكميّ للمؤشر أن يُستكمل بتحليل نوعي يربط بين تعديلات المؤشر على التطورات في مجال الحكم.

لذلك، يجب وضع مثل هكذا مؤشر وفقاً للنُّهج الإحصائية والاقتصادية القياسية والاجتماعية المتقدمة.

ولكي يحصل على قيمة عملية، يحتاج المؤشر إلى رصد التغيير في التوتر الاجتماعي سنوياً، على الرغم من أن تواتر نشره قد يكون نصف سنوي.

المسار الثاني: تحتاج ***ورقات المواقف أو السياسات العامة*** التي أعدها المجلس، أن تستكمل مؤشر التوتر الاجتماعي وأن ترافق الرصد النوعي للتطورات الاجتماعية. ويجب أن تتجنب هذه الورقات إعداد حلول سريعة وقصيرة العمر، ولكن ينبغي أن تنظر أبعد في تقديم اقتراحات لمعالجة الأسباب الجذرية للتوتر الاجتماعي لاقتراح وتوصية تدابير تصحيحية للحد من التوتر الاجتماعي.

ثالثاً- واو- ١- ج- تشكيل لجنة من الخبراء

ينبغي أن توكل مهمة إعداد صياغة مشاريع للسياسة الاجتماعية في لبنان إلى لجنة رفيعة المستوى من الحقوقيين وخبراء الاقتصاد وعلماء الاجتماع. ويتوقع من أعضاء هذه اللجنة أن يعملوا على إعداد ورقات السياسة العامة بشأن كل من المسائل الثلاث عشرة التي تشكل محاور الحوار الاجتماعي. وبعد ذلك، سيتم مناقشة أوراق السياسة العامة بشكلٍ جماعي بهدف التوصل إلى اتفاق حول مشروع صياغة السياسة الاجتماعية.

ثالثاً- واو- ١- د- تشكيل لجنة للحوار الاجتماعي

بعد ذلك، يتم تقديم مسودة صياغة السياسة الاجتماعية للمناقشة والاتفاق على لجنة حوار اجتماعي تتألف من ممثلين عن أصحاب العمل ونقابات العمال الأعضاء في المجلس.

ثالثاً- واو- ١- هـ الانتقال من صياغة السياسة العامة إلى مشروع مدونة القوانين

بمجرد التوصل إلى اتفاق بشأن صياغة السياسة الاجتماعية، ينبغي أن يتم تفويض مهمة "ترجمة" هذه الصياغة إلى مشروع قانون الرعاية الصحية بصورة رئيسية، إلى حقوقيين يعملون بالتعاون مع خبراء الاقتصاد وعلماء الاجتماع.

ثالثاً- واو- ٢- الدعوة إلى صياغة سياسة بيئية

ثالثاً- واو- ٢- أ- هدفان رئيسيان

منذ إنشاء ولاية المجلس الحالية، تعبر عن القلق إزاء غياب سياسة بيئية شاملة. وفي الواقع، تشمل وثائق المجلس الأساسية المعدة في وقت مسبق من الولاية، ورقة إطارية توضح مبررات لصياغة هذه السياسة.

دعت البيانات العامة التي تعبر عن وجهات نظر المجلس بشأن القضايا البيئية دوماً إلى بذل جهود متناسقة تشارك فيها جميع الأطراف المعنيين بتحديد المبادئ الأساسية المتعلقة بالسياسة البيئية والموافقة عليها.

وقد أعربت مناقشات المجلس مراراً وتكراراً عن قلقها إزاء تدهور الموارد الطبيعية بمعدل سريع جداً إلى حد تقترب فيه الآثار الضارة على الصحة العامة من المعدلات الوبائية.

ويشكّل تحقيق ***الهدفين الرئيسيين*** حافزاً لمشاركة المجلس في الحوار البيئي. وهما:

- ***عكس التدهور البيئي*** من خلال الاستثمار العام في البُنى التحتية الملائمة للبيئة والإنفاق العام على المساعي العلاجية.
- تشجيع التزام القطاع الخاص ***بالحفاظ على البيئة*** من خلال الأدوات التنظيمية والمالية.

ثالثاً- واو- ٢- ب- دور المجلس في صياغة سياسة بيئية

يستلزم تحقيق هذين الهدفين حثّ الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي والأسر المعيشية والحكومة على أن تكون على مستوى مخاطر التدهور البيئي غير المنضبط.

ويندرج دور المجلس في هذا الصدد ضمن ثلاثة نُهج متكاملة وهي:

- إطلاق حوار وطني حول المبادئ التأسيسية التي ستشكل صياغة سياسة بيئية.
- ثم عقد سلسلة حلقات عمل حول الإطار القانوني والتنظيمي المالي من شأنها المساعدة على الحفاظ على البيئة ومعالجتها. ويجب على المقترحات القابلة للتنفيذ التي ستنتج عن حلقات العمل هذه، أن تكون متسقة مع السياسة البيئية العامة. وسوف تشارك حلقات العمل باختيار الملوّثين (الصناعات التحويلية والزراعة والتجارة والأسر المعيشية) والمنظمين (الوزارات ذات الصلة والوكالات الحكومية والجمعيات) وصانعي القرارات والحقوقيين والخبراء.
- إعداد ورقة سياسية شاملة حول كل من المبادئ التأسيسية العامة العشرة (المذكورة أدناه) للسياسة البيئية المرتقبة. وستشكّل هذه الورقات الأساس الذي قد يستند إليه الحقوقيون من أجل "ترجمة" المبادئ وأسسها المنطقية إلى مدونة قوانين حول الحفاظ على البيئة.

ثالثاً- واو-٢-ج- المبادئ التأسيسية لصياغة السياسة البيئية

هناك عشرة محاور أساسية تحتاج إلى توجيه الحوار المتعدد الأطراف حول السياسة البيئية المرتقبة.

١- الموارد الطبيعية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من ثروة لبنان

تشكل هذه الموارد، من المنظور المزدوج الاقتصادي والمالي، أصولاً وطنية أساسية للحفاظ على حياة صحية للأجيال الحالية والمستقبلية، ولا تقل أهمية بالنسبة للنشاط الإنتاجي الحالي والمستقبلي.

٢- تحفيز اعتماد التكنولوجيات النظيفة بيئياً

في الصناعات التحويلية، تحتاج اللوائح التنظيمية والتدابير إلى توفير الدعم المالي للشركات التي تقوم بعمليات وتكنولوجيات أكثر نظافة وتلجأ إلى الاستخدام الفعّال لمواد أكثر نظافة. ويكمن الهدف في هذا السياق في التخفيف من حدة الأثر البيئي للصناعات.

٣- التدهور البيئي والصحة العامة

ساهم التدهور البيئي وشبه غياب الإنفاق العام على المعالجة في تضخيم المخاطر على الصحة العامة.

٤- التأثير التوزيعي للتدهور البيئي

يبدو أنّ تحوّل نمط عوامل خارجية سلبية إلى مجتمعات ومناطق منخفضة الدخل قد بدأ بالفعل، بسبب الإهمال والقصور السياسي. ونتيجة لذلك، بات تراجع صحة المواطنين ورفاهيتهم وحوافزهم العملية أكثر حدة بطريقة غير متناسبة في الطبقات المجتمعية ذات الدخل المنخفض.

٥- الملكية المتزامنة للموارد الطبيعية

تعدّ الموارد الطبيعية إرث الجيل الحالي الذي سيخلفه للأجيال المستقبلية، ويجب أن يدعو أحد مبادئ السياسة البيئية إلى تلبية احتياجات تلك الأجيال.

٦- مجموعة الحوافز والضرائب

يتطلب الحفاظ النوعي والكمي على الموارد الطبيعية فرض مجموعة ذكية من اللوائح التنظيمية الصارمة ومعدلات ضرائب بيئية عالية ورادعة على الأسر المعيشية والمؤسسات التجارية على حد سواء.

٧- تصميم سياسات قائمة على البيانات

لا غنى عن البيانات والقياسات لتصميم السياسات. ومن هذا المنطلق، ستشكل ميزانية بيئية افتراضية نَهج محاسبة عامة لتقييم التقدم أو التراجع البيئي في العام الواحد.

٨- الاتفاقيات الدولية

يجب أن يدعو الحوار البيئي إلى احترام التعهدات والالتزامات البيئية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي يتقيد بها لبنان.

٩- التجارة الدولية والبيئة

يظهر التبادل التجاري الدولي كمحور تركيز للجهود العالمية المتقاربة الهادفة إلى وقف استنزاف الموارد البيئية. ويحتاج لبنان، كبلد ذي نزعة استيرادية عالية، إلى مراقبة اللوائح التنظيمية الدولية المتزايدة التي تضع معايير بيئية للعمليات المستخدمة في إنتاج السلع المتداولة.

١٠-تمويل المشروع وامتثاله للمعايير البيئية

تعمل المؤسسات المالية الدولية بشكلٍ متزايد على جعل تمويلها للمشاريع العامة مشروطاً بالامتثال للمعايير البيئية بما يتسق مع تلك التي تبنتها أقل البلدان نمواً. ويمكن حث الجماعة المالية في لبنان على تبني مبدأ تقييد التمويل المالي بالامتثال البيئي.

ثالثاً- واو- ٣- الاقتصاد المبتكر

كذلك، أعرب المجلس عن تطلعه إلى توسيع نطاق ولايته لتشمل النشاط الثقافي والإبداعي في البلاد. ومن وجهة النظر الاقتصادية، تكمن الميزة التنافسية للبنان في هذا المكان الذي يتقاطع فيه الإبداع والثقافة.

وتعد ثمانية قطاعات رئيسية للاقتصاد المبتكر بفرص متاحة في مجال التصدير، وبالتأكيد، سيساهم توسعها في ظهور نشاط اقتصادي متوازن ومستدام. القطاعات الثمانية هي:

١- تطوير البرمجيات؛
٢- تكنولوجيا المعلومات؛
٣- النشر؛ الإعلان؛
٤- الهندسة؛
٥- وسائل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل الإعلام المتعددة؛
٦- الترفيه والتعليم؛
٧- فنون الأداء و
٨- تصميم الأزياء والمجوهرات والمنتجات والتغليف.

ويتطلب دور المجلس في تعزيز الاقتصاد المبتكر تحديد المعوقات الرئيسية أمام النمو ومن ثمّ معالجتها في هذا البعد من الاقتصاد عموماً.

ثالثاً-زاي- تعزيز اتباع نَهج محوره المواطنين في حل المشاكل وصنع القرارات

يرى المجلس أن الهدف الذي يقضي بالتوفيق بين سلطة الدولة والمواطنين هو محور دورها المكلفة به.

وقد ألقي اللوم مراراً وتكراراً على العملية السياسية في لبنان لعدم تواصلها مع المواطنين في الحالات التي يتم فيها اتخاذ القرارات السياسية والتنظيمية ذات التأثير المجتمعي بالغ الأهمية.

ونذكر من عواقب هذا القصور النظمي أن الشرخ بين الدولة والمواطنين قد زاد عمقاً مع مرور الوقت، ما أدى في النهاية إلى المظاهرات غير المسبوقة التي يشهدها لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وقد ارتفع مستوى الشعور بالغربة بين المواطنين إلى مستوى بات يهدّد الآن بإضعاف أسس التماسك الوطني وتفاقم حالة الاستياء السائدة.

لا يحدث تغيير في ممارسة الحكم ومفهومه بشكلٍ تلقائي. وبدلاً عن ذلك، يستدعي تغيير كهذا عملية شاقة وطويلة الأمد ويدعو إلى وجود محفز يمكنه إحداث تطور تحولي ممكن في الحكم على المدى المتوسط.

ومن هذا المنظور، يتعيّن على المجلس أن ينظر إلى نفسه كمؤسسة حكومية مكلفة بسد الهوة بين صانعي القرار والمواطنين. ولتحقيق هذه الغاية، يحتاج المجلس إلى توسيع نطاقه المجتمعي من خلال إشراك ممثلي المجتمع المدني في عملية استشارية منظمة ومحددة بشكلٍ كافٍ.

DRAFT

ثالثاً- زاي- ١- إشراك المنظمات غير الحكومية

يتعين على المجلس النظر في العمل مع المنظمات غير الحكومية كخطوة بداية للتطور من شكل الحكم التنازلي السائد إلى حكم أكثر ديمقراطية ومتمحور حول المواطن.

ويجب أن يتم تحديد آفاق النَّهج وهدفه بشكل قاطع.

أ- يدخل تواصل المجلس مع المجتمع المدني ضمن نطاق الآفاق المزدوجة ***لتعميق العملية الديمقراطية وتعزيز الحكم*** بهدف تحقيق ***التغيير الدائم*** في العملية الديمقراطية والحكم على حد سواء.

ب- سيحد تحقيق الهدف المتمثل بالحث على التغيير الدائم من تواصل المجلس مع المنظمات غير الحكومية الفاعلة في البحوث التي يمكن العمل عليها في المجال التشريعي. وعلى وجه التحديد، يجب على هذه المنظمات أن تكرس الجزء الأكبر من مواردها أيضاً لـ:

(١) صياغة مقترحات تشريعية مصممة لمعالجة القضايا المجتمعية؛ أو

(٢) إعداد دراسات بحثية في مجالات العلوم الإنسانية، لا سيما في الاقتصاد والاجتماع يمكن ترجمتها إلى قوانين أو لوائح تنظيمية؛ أو

(٣) إعداد دراسات تقييمية حول التأثيرات البيئية يمكن ترجمتها إلى قوانين ولوائح تنظيمية.

ويكمن الأساس المنطقي لهذا النَّهج في حقيقة أن ***التغيير الدائم***، في السياق اللبناني، ***يأتي من مبادرات تشريعية ناجحة.***

ثالثاً-حاء- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر

نقاط القوة

- هناك توافق آراء سياسي بين جميع الأحزاب السياسية حول الحاجة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كعنصر أساسي للحوار الاجتماعي في لبنان.
- من حيث المبدأ، للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة واضحة يحددها القانون. والمجلس في وضع جيد للعمل كمنصة للمناقشة الوطنية حول السياسات والقضايا العامة.
- يتم اختيار أعضاء المجلس بموافقة جميع الأحزاب السياسية، كما أنهم سيمثلون قطاعات نشاطهم وكذلك مناطقهم. وبالتالي، يحمل قرار المجلس بشأن المشورة الرسمية وزناً معنوياً كبيراً تجاه صانعي القرارات في حال اتخذ بأغلبية كبيرة أو حتى بالإجماع.
- أنشأ المجلس "علامة تجارية" معروفة كهيئة رسمية مهمتها العمل مع صانعي القرارات الاستشاريين. وهذا الأمر يسهل عملية التعاون مع النظراء والوكالات الدولية.
- أقام المجلس الاقتصادي والاجتماعي علاقات جيدة مع القوى السياسية في لبنان والمجتمع الدولي والمانحين المحتملين.
- لدى المجلس القدرة على تقديم المشورة والتوصيات والمقترحات والآراء المبنية على البحوث. وبناء على ذلك، يمكنه أن يطور ميزة أقوى مقارنة بالوكالات الحكومية الأخرى.

DRAFT

- لا تعد قوانين المجلس الداخلية مقيدة بشكلٍ مفرط، بل تتيح اتخاذ قدر من القرارات التقديرية بشأن القضايا ذات الأهمية العامة التي قد يرغب المجلس في التعبير عنها بموقف رسمي.
- يعد الهيكل التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي فعّالاً من حيث التكلفة.
- وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الميزانية التي تعد كافية، في المبدأ، لتغطية تكاليف العمليات الرئيسية. ومع ذلك، تتسبب القيود الحالية والصارمة التي تفرضها الحكومة على الإنفاق، بالحد من إمكانيات استخدام الأموال المخصصة بالفعل.

نقاط الضعف

- يتم تعيين أعضاء المجلس فقط وفقاً لتقدير الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد. وبالتالي، تؤثر ولاءات الأعضاء السياسية على مدى تضافر جهودهم من أجل الوصول إلى أسس مشتركة بشأن القضايا الخلافية.
- يعد حافز بعض أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمشاركة في عمله بشكل فعلي وفعّال غير كافٍ، فالهيئة العامة لم تنجح مراراً وتكراراً في تحقيق النصاب القانوني المطلوب. وبالإضافة إلى ذلك، لا يفي بعض الأعضاء على نحو كامل بالمستوى المطلوب من الكفاءة.
- تتأثر عملية تشكيل اللجان بشكل كبير باعتبارات سياسية وطائفية. وبعض اللجان ليست نشطة بشكل كبير أو لا يرتكز عملها بالقدر الكافي على مواضيع أساسية للغاية.
- معظم أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليسوا على دراية بالرؤية المشتركة والتوجيه الاستراتيجي لإدارة المجلس.
- تعد القواعد المتعلقة بالنصاب القانوني لصياغة الآراء الخاصة غير المرغوب فيها (*الآراء التلقائية*) صارمة للغاية. ويعود ذلك لكون الأعضاء الستة من الشتات ليسوا في البلاد على الأغلب، ويصعب جداً اكتمال النصاب القانوني وهو ثلثا الأعضاء (المادة ٣-٣ من القانون ٣٨٩).
- يعد السياق الإداري الذي يعمل ضمن نطاقه المجلس أحد المؤسسات العامة ذات القيود والعواقب والعوامل المعيقة.
- المخطط التنظيمي عفا عليه الزمن ويحتاج إلى التنقيح. ويفتقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الموارد البشرية الأساسية، لا سيما من أجل دعم نشاطات لجانه ومتابعتها.
- يفتقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القدرة البحثية كقاعدة لصياغة الآراء الصلبة للحكومة أو توفير آراء تستند إلى الأدلة، وتوصيات بشأن المسائل الملحة.
- هناك مجال للتحسين فيما يتعلق بأنشطة الاتصال للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما الحاجة إلى استكمال الموقع الالكتروني الجديد وتحديثه. كما أن مخرجات عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونتائجه ليست معروفة للجمهور المعني.

DRAFT

الفرص

- هناك حاجة ملحّة إلى إصلاحات اقتصادية واجتماعية في لبنان. ومع ذلك، يتطلب نجاح خطة الإصلاح الاعتماد على حوار اجتماعي موسع. ويترك الجمود المتزايد في العملية السياسية هامشاً أضيق بشكل متزايد للتسوية، وبالتالي، يتجلى الدور المرتقب للمجلس في الحث على الاتفاق بشأن قضايا الحوار الاجتماعي الحرجة.
- أكد البيان الوزاري الصادر عن الحكومة السابقة منذ ٢٠١٩ (التي أعلنت استقالتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩) على دعم الحكومة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويزيد الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحرج من رغبة الحكومة في إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني على نطاق أوسع في صنع القرارات. وفي هذا السياق، يمكن أن يلعب المجلس الاقتصادي والاجتماعي دوراً حاسماً في بناء توافق الآراء بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان.
- زادت النتائج الأولى الملموسة والتجارب الناجحة (على غرار المؤتمر المعني بالسياحة وورقة السياسات الاقتصادية) من سمعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أعربت الجهات الداعمة الرئيسية للبنان/الجهات المانحة عن اهتمامها ورغبتها بدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- قد يساهم تشكيل تحالفات عمل مع المنظمات والجهات الفاعلة غير الرسمية برفع مكانة المجلس في الدعوة في مجال السياسات العامة والدعوة التنظيمية وفي التأثير على الرأي العام. وقد أعربت جهات داعمة من القطاع الخاص والمجتمع المدني عن اهتمامها ورغبتها بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبدعم عمله.
- يمكن للمجلس، من خلال زيادة القدرة البحثية، أن يحظى بالاعتراف والتقدير داخل الإدارة العامة من خلال المساهمة في بناء القدرة البحثية عند الحاجة. ويتحقق ذلك عبر تطوير برامج التدريب للموظفين الفنيين في مجالات الطرق البحثية وتحليلات التأثيرات وتصميم السياسات.
- المجلس في وضع جيد يسمح له بطلب تمويل المشروع من الجهات المانحة الأجنبية، وربما من تلك المحلية.

المخاطر

- يمكن لسياسة البلاد، بالتصميم أو بسبب التقصير السياسي، أن:

(١) تهمل طلب المشورة من المجلس

(٢) تهمل إشراك المجلس في المداولات الرسمية المتعلقة بالسياسات العامة

(٣) تمتنع عن تسهيل العلاقات التنسيقية للمجلس مع الوزارات والهيئات الحكومية.

- في حال وصلت الخلافات والانقسامات السياسية إلى درجة معينة من الحدة، يمكن إحالتها إلى المجلس، وبالتالي، تُشل بعض مهام المجلس ويُقوض عمله. بمعنى آخر، هناك خطورة شديدة تتمثل في انعكاس النزاعات السياسية الخطيرة في البلاد عاجلاً أم آجلاً على عمل الهيئة.

DRAFT

- "للمفهوم الطائفي" تأثير سلبي على جودة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويعاني هذا الأخير أيضاً من نقص التفاهم والاتفاق بين أعضائه فيما يتعلق بالدور المناسب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكانته في المداولات السياسية. وقد تتميز البلاد ببعض الخصائص المحددة للديمقراطية البرلمانية، غير أن العملية السياسية الحالية لم تدمج مؤسسة الدولة الاستشارية كجزء لا يتجزأ من عملية صنع القرارات.
- يحتاج بعض الأعضاء إلى الاستبدال لأسباب عديدة: وفاة أحدهم، تعيين اثنين كوزيرين، تعيين اثنين كعضوين في البرلمان، وما إلى ذلك.
- يفتقر موظفو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الحافز بسبب قرارات الحكومة المتعلقة بوظيفتهم الرسمية (موظفان فقط للخدمة المدنية) وأجورهم المنخفضة التي لم تتم زيادتها منذ فترة طويلة جداً.
- لا يوجد ضمن العملية السياسية للبلاد، آلية ثابتة وملزمة دستورياً تضمن استمرارية المجلس. ولا توجد قواعد واضحة مطبقة كتلك المتعلقة بكيفية تجديد الهيئة العامة والتوقيت المناسب لذلك. ويمكن للنظام السياسي مرة أخرى أن يهمل عملية تعيين أعضاء المجلس حين تنتهي الولاية الحالية في أواخر عام ٢٠٢٠. وقد يطرأ تأخير مفرط في تأسيس ولاية جديدة للمجلس في الحالات التي تكون فيها تعيينات المجلس مستحقة في وقت تتزايد فيه حدة الصراعات بين الأطراف السياسية.

ثالثاً- طاء- الأهداف خلال الفترة المتبقية من الولاية الحالية

ثالثاً-طاء-١- على المدى المتوسط

(أ) تتمثل مهمة المجلس الأكثر إلحاحاً على المدى المتوسط بالتوصل إلى قرار بشأن الخيارات البديلة لتطوير القدرة البحثية، وبعد ذلك الغوص في مهمة تطوير تلك القدرة.

(ب) في المقابل، تحتاج الاتصالات الهادفة إلى تمويل مشاريع البحث وعمل لجان الخبراء إلى التفاعل بشكل جاد.

(ج) يجب أن يوافق المجلس على النَّهج من أجل إنشاء علاقات عمل رسمية ومنظمة مع الوزارات وغيرها من الوكالات الحكومية.

(د) يحتاج المجلس إلى إشراك المنظمات المتماثلة في المشاريع المشتركة المعنية بالبحث والدعوة، وفي تحديد النُّهج الناجحة والممارسات الجيدة القابلة للتداول.

(ه) ينبغي توسيع الهيكل التنظيمي للمجلس، وهو تعهد يمكن تنفيذه بشكلٍ تدريجي لاستيعاب التحفظ السياسي المحتمل.

(و) يمكن أن يتم إحداث تغيير في هيكل لجنة المجلس وتعريف مهامها بدعم من الخبراء الداخليين والخارجيين.

(ز) ينبغي حشد توافق داخلي دعماً للتغيير في هيكل ميزانية المجلس لصالح القدرة البحثية والتوسع الإداري.

(ح) ممارسة التأثير الهادف إلى تغيير اسم المجلس ليعكس توسع الاهتمام نحو الأبعاد البيئية والثقافية.

DRAFT

ثالثاً- طاء- ٢- على المدى البعيد

١- يبقى الهدف الرئيسي للمجلس متمثلاً بإنشاء موقع له معترف به داخل العملية السياسية في البلاد. ويتوقع أن يشكل ذلك مهمة شاقة وطويلة تتطلب دعم أعضاء المجلس بالإجماع، لا سيما أولئك الذين يتمتعون بدرجة من التأثير السياسي بسبب تمثيلهم وانتمائهم.

٢- يحتاج المجلس، من أجل كسب مكان داخل نظام الحكم، إلى أن يتطور ليصبح منظمة مكتملة العناصر، من حيث الإدارة والقدرة البحثية على حد سواء. وفي كلا البعدين، يجب تحقيق إنجازات ملموسة.

ومن الناحية الإدارية، يمكن أن يعدّ المجلس خطة لإدارة المعلومات والبيانات المتغايرة وغير المنظمة الناتجة عن الإدارة العامة.

أما في مجال البحوث، فقد يقطع مشروع بحثي رئيسي ما، على غرار إقامة "مرصد اقتصادي واجتماعي"، شوطاً كبيراً في جعل المجلس المزود الرسمي الأول بالتقارير المستندة إلى البحوث والمشورة المتعلقة بالحوار الاجتماعي.

ويمكن للمجلس أيضاً، ضمن نطاق البحوث، أن يتشارك مع الوزارات والوكالات الحكومية المشاريع التي تهمها. كما يمكنه أن يعمل كداعم لتمويل البحوث والبرامج التدريبية التي تستفيد منها مؤسسات الدولة تلك.

٣- قد تعزز إقامة علاقات صلبة مع النظراء دور المجلس في العملية السياسية. ويتطلب ذلك مرة أخرى، تراكم حالات نجاح في تطوير نهج العلاقات بين البلدان بالتعاون مع المنظمات المتماثلة.

٤- وبقدر ما يغطي تركيز المنظمات الدولية المسائل المتعلقة بالحكم، قد تعزز محاولة المجلس لتوطيد العلاقات مع هذه المنظمات، مكانته في نظام الحكم.

رابعاً- الأهداف الاستراتيجية، الأهداف والإجراءات

الأهداف الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي موجهة نحو أربعة أهداف من الدرجة الأولى:

- دور أوسع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي داخل العملية السياسية (على سبيل المثال، عدم اقتصار الدور على القضايا الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل توسعه ليشمل القضايا البيئية أيضاً)
- إدماج أفضل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجهاز التنظيمي للدولة
- زيادة التأثير الاستشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على السياسات العامة
- زيادة وصول المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المجتمع وإشراكه بشكلٍ أفضل في الحوار الاجتماعي

DRAFT

رابعاً- ألف- الهدف الاستراتيجي الأول- تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأهداف	الإجراءات
١-١ فتح المجلس للاستفادة من خبرة أصحاب المصلحة الخارجيين	○ تبني معايير وتدابير لفتح المجلس على أصحاب المصلحة الخارجيين والاستفادة من خبراتهم ○ إشراك مؤسسات الخبراء والخبراء الفرديين وإقامة تجارب أداء ○ إنشاء آلية للجان من أجل إجراء اجتماعات تشاورية مع أصحاب المصلحة الخارجيين، تعنى بالمسألة قيد المناقشة
١-٢- تعزيز مشاركة الأعضاء	○ جمع تعليقات منتظمة من الأعضاء حول طرق تعزيز مشاركتهم ○ إنشاء نظام رصد لتتبع مشاركة الأعضاء ○ اعتماد مدونة قواعد السلوك ○ تطبيق قواعد التقاعد الإلزامي للأعضاء الذين فقدوا المكانة التي عينوا لأجلها (البند ٩/ القانون رقم ١٩٩٥/٣٨٩) ○ الإبلاغ عن الدورات المخطط لها والأنشطة والأهداف السنوية ○ تعزيز قدرة الأعضاء في العمل الجماعي والتواصل والحوار الاجتماعي ○ اقتراح مراجعة القانون رقم ١٩٩٥/٣٨٩ والقانون رقم ١٩٦٦/٥٣٣ للتقليل من النصاب القانوني لبدء الآراء إلى ٥٠% ○ توفير حوافز للأعضاء من أجل زيادة حضورهم ومشاركتهم
١-٣- توسيع نطاق التمثيل ليعكس بشكل أفضل تطور المجتمع اللبناني	○ مراجعة تكوين المجلس ليشمل جهات فاعلة جديدة ○ اعتماد معايير اختيار شفافة ومبررة لتعيين الأعضاء
١-٤- تبني آليات تجعل منه مجلساً لمشاركة المواطنين	○ اقتراح مراجعة القانون رقم ١٩٩٥/٣٨٩ والقانون رقم ١٩٦٦/٥٣٣ بشأن اسم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتكوينه ومهمته من أجل ضمان مشاركة المواطنين على نطاق أوسع

رابعاً- باء- الهدف الاستراتيجي الثاني- ضمان استجابة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل استباقي للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الحالية والناشئة بطريقة شاملة

الأهداف	الإجراءات
٢-١- تحديد المواضيع ذات الأولوية لكل سنة من سنوات الولاية وإقامة جلسات حوار	○ وضع لائحة بالمواضيع ذات الأولوية للحوار لكل سنة واعتمادها ○ عقد جلسات حوار على المستويين الوطني والإقليمي بشأن المواضيع ذات الأولوية المحددة ○ عقد جلسة حوار إضافية بشأن المسائل الملحة والحرجة ○ نشر نتائج جلسات الحوار (بما في ذلك مواقف الأطراف المعنيين بشأن النقاط غير الرضائية) وضمان متابعة التوصيات
٢-٢- اعتماد عملية حوار منظم	○ وضع عملية تصميم حوار منظم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واعتمادها ○ تنفيذ تدابير لبناء القدرات اللازمة لعملية تصميم حوار منظم
٢-٣- إعادة تنشيط عمل اللجان	○ إجراء تقييم منتصف المدة للجان فيما يتعلق بتكوينها والمواضيع التي تغطيها والنتائج ○ اعتماد توزيع جديد للجان يستند إلى تجزئة أو تجميع جديد للمواضيع ○ اختيار الأعضاء ورؤساء اللجان استناداً إلى كفاءاتهم ومجالات خبراتهم ونشاطهم ○ وضع خطة عمل منسقة للجان والموافقة على المعالم والمبادئ التوجيهية لإعداد الدراسات

رابعاً- جيم- الهدف الاستراتيجي الثالث- ضمان الوصول إلى المعلومات والبيانات والبحوث كأساس لإبداء الآراء والتوصيات في مجال السياسات

الأهداف	الإجراءات
٣-١- بناء علاقات خاصة مع المؤسسات العامة	○ التوقيع على مذكرات تفاهم مع المؤسسات المعنية لتبادل البيانات والمعلومات والدراسات ○ إنشاء شبكة من جهات التنسيق في مختلف الإدارات العامة وهيئات الفحص والبرلمان وفي أماكن الخبرة الرئيسية مثل إدارة الإحصاء المركزي والمؤسسات المماثلة، وذلك لتزويد المجلس بالمعلومات والبيانات المطلوبة.
٣-٢- التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث	○ التوقيع على مذكرات تفاهم مع الجامعات ومؤسسات البحوث التي تغطي مجالات التعاون، مثل تبادل المعلومات والخبرات وتطوير الدراسات المشتركة والمشاركة

DRAFT

الأهداف	الإجراءات
	في حلقات العمل والمؤتمرات وبرامج التدريب وبناء قدرات موظفي المجلس.
٣-٣- المساهمة في تنفيذ *قانون الحصول على المعلومات*، المصدق من قبل البرلمان اللبناني في ٢٠١٧/٠١	○ طلب المعلومات والبيانات اللازمة من الكيانات العامة ومتابعة عملية التسليم ○ التبادل المسبق للمعلومات ذات الصلة بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع أصحاب المصلحة المهتمين

رابعاً-دال- الهدف الاستراتيجي الرابع- تحسين تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تعزيز أدائه لمهمته

الأهداف	الإجراءات
٤-١- إطلاق إصلاح تنظيمي لتحسين الأداء وضمان الاستدامة	○ إجراء تحليل وظيفي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ○ تحديث الهيكل التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وضمان إدراج البحوث والتواصل والتوعية في مهام المجلس الرسمية في المستقبل القريب. ○ اقتراح مراجعة المراسيم رقم ٣٧٥٩ و٣٧٦٠ (الأنظمة الأساسية الداخلية) و٣٧٦١ (نظام التوظيف) و٣٩٧٢ (النظام المالي)
٤-٢- عقد قوة العمل الإضافية	○ ضمان الشروط المسبقة لعقد قوة العمل الإضافية للبحوث والتواصل والتوعية والدعم التقني للّجان والتعاون الدولي وتنفيذ المشاريع ○ تحديد على الأقل ٥ مقدمي خدمات أو أشخاص مؤهلين إضافيين والتعاقد معهم: باحثان اثنان، موظف واحد مسؤول اتصالات وتوعية، خبيران اثنان مهمتهما تقديم الدعم التقني للّجان ومدير مشروع واحد.
٤-٣- تطوير واعتماد الإجراءات التشغيلية الموحدة	○ تزويد موظفي وأعضاء المجلس بتنمية القدرات لتطوير الإجراءات التشغيلية الموحدة وتنفيذها ○ وضع إجراءات تشغيلية موحدة للعمليات الرئيسية في المجلس

رابعاً- هاء- الهدف الاستراتيجي الخامس- تطوير أنشطة التواصل لتعكس مساهمات المجلس في صنع السياسات ولتعزيز مشاركة الشركاء

الأهداف	الإجراءات
٥-١- تصميم وتنفيذ استراتيجية	○ وضع استراتيجية اتصال ورؤية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ○ تطوير مادة ترويجية مؤسسية ومتعلقة بالمشاريع

DRAFT

اتصال	o التواصل بشأن عمل اللجان ونتائجها
٥-٢- تعزيز الحضور على الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي	o تحديث الموقع الالكتروني باستمرار وإدراج محتوى ذات جودة o خلق حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي والحفاظ على تحديث الحضور على وسائل التواصل الاجتماعي

رابعاً-واو- الهدف الاستراتيجي السادس- تعزيز قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشجيع وتطوير الحوار الاجتماعي والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية

الأهداف	الإجراءات
٦-١- المساهمة في صياغة سياسة اجتماعية	o تطوير ورقات توجيهية حول القضايا الحاسمة المتعلقة بسياسة العمل ونظام الرعاية الاجتماعية o إنشاء لجنة خبراء خارجية من الحقوقيين وخبراء الاقتصاد وعلماء الاجتماع من أجل إعداد صياغة مشروع سياسة اجتماعية و"ميثاق عمل وطني" للبنان o تشكيل لجنة حوار اجتماعي مؤلفة من ممثلين عن أصحاب العمل والنقابات العمالية الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٦-٢- إنشاء مرصد اقتصادي واجتماعي	o الشروع في رصد التطورات الاجتماعية من خلال تصميم "مؤشر التوتر الاجتماعي" والإصدار الدوري له من أجل قياس تطور الأوضاع الاجتماعية والتوترات الاجتماعية o نشر ورقات موقف أو سياسة متعلقة برصد التطورات الاجتماعية

رابعاً-زاي- الهدف الاستراتيجي السابع- تأمين الموارد المالية اللازمة لتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من القيام بمهمته

الأهداف	الإجراءات
٧-١- استخدام الموارد المالية المتاحة بأكثر الطرق فعالية وشفافية	o مراجعة ميزانية العام ٢٠٢٠ لضمان تخصيص موارد كافية من أجل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة البحوث والموظفين الإضافيين o تخصيص جزء من الميزانية لتغطية أنشطة الاتصال والتسويق o جعل البيانات المالية المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي متاحة للجمهور
٧-٢- الوصول إلى الاستقلالية في شؤون الميزانية	o الإعداد والضغط من أجل ميزانية مستقلة للمجلس

DRAFT

الأهداف	الإجراءات
٧-٣- اللجوء إلى دعم الجهات المانحة لمهام محددة	○ إعداد قائمة سنوية بالمشاريع المتعلقة بالبحوث والمشورة السياسية وأنشطة الحوار ○ إعداد ورقة مفاهيمية عن المشروع (صحائف) من أجل تقديمها للجهات المانحة المحتملة ○ التوجه إلى الجهات المانحة الدولية من أجل إبرام اتفاقات متعلقة بالمشاريع

DRAFT